

فاعلية السياسة الدفاعية العراقية في مكافحة الإرهاب:

جهاز مكافحة الإرهاب (ICTS) دراسة حالة

م.د. علي أحمد عبد مرزوك*

ali_almarzook@outlook.com

تاريخ استلام البحث 2025/ 12/22 تاريخ ارجاع البحث 2026/1/28 تاريخ قبول البحث 2026/2/12

لا تنكشف فاعلية السياسة الدفاعية إلا في لحظة اختبارها، حين تُقاس بقدرتها على إعادة تنظيم المجال السيادي تحت ضغط التهديد، وبقابليتها النبوية على احتواء الخطر وإدراجه ضمن نسق ضابط يعيد تشكيله ويحدد موقعه داخل معادلة القيادة والسيطرة، وفي هذا الإطار يتقدم الإرهاب بوصفه التحدي الأشد تأثيراً في تماسك الدولة وكفاءة بنيتها الوظيفية، وتتجلى حدة هذه الإشكالية في الحالة العراقية بعد عام 2003، إذ أفرزت التحولات السياسية والأمنية بيئة مركبة اتسمت باختلال البناء المؤسسي وتشابك دوائر القرار، الأمر الذي أتاح للتنظيمات الإرهابية إعادة إنتاج حضورها ضمن أنماط شبكية مرنة بلغت ذروتها عام 2014، ومن هذا المنطلق ينبثق البحث من تساؤل محوري يتصل بتموضع الفاعلية داخل السياسة الدفاعية العراقية عبر مقارنة جهاز مكافحة الإرهاب بوصفه تجلياً تنفيذياً مركزاً لهذه السياسة، مستنداً إلى نموذج سلسلة النتائج (Logic Model) إطاراً تحليلياً ضابطاً، لتتبع العلاقة البنوية بين المدخلات المؤسسية والأداء العملي والمخرجات الأمنية والأثر الاستراتيجي، وتكشف النتائج عن تمرکز واضح للفاعلية في بنية الجهاز وأدائه، إذ أسهم التكامل بين التخصص العملي والبنية الاستخباراتية والدعم الدولي في توليد قدرة نوعية على تفكيك التنظيمات الإرهابية وتقويض سيطرتها المكانية ودفعها نحو التحول إلى تشكيلات منخفضة الكثافة التنظيمية، ولم يقتصر هذا الأثر على المعالجة الميدانية إنما امتد ليشمل إعادة تشكيل البيئة الأمنية وتعزيز قدرة الدولة على استعادة زمام السيطرة وإحكامه، الأمر الذي يكشف عن تباين في امتدادات الفاعلية بين المستويين العملي والاستراتيجي، وهو ما يقتضي إدماج هذه الفاعلية ضمن إطار مؤسسي طويل الأمد يربط بين الإنجاز الميداني والبناء الاستراتيجي بما يعزز الاستدامة ويؤمن القدرة على التكيف مع التهديدات المتحوّلة والمتجددة.

الكلمات المفتاحية: السياسة الدفاعية، التعاون الدولي، مكافحة الإرهاب، جهاز مكافحة الإرهاب.

The Effectiveness of Iraqi Defense Policy in Counter terrorism:

The Iraqi Counter Terrorism Service (ICTS) as a Case Study

Dr. Ali Ahmed Abed Marzook

ali_almarzook@outlook.com

This study examines the effectiveness of Iraqi defense policy in counterterrorism after 2003 through the Iraqi Counter Terrorism Service (ICTS) as a case study. It situates the analysis within the restructuring of the Iraqi security and defense sector, the expansion of terrorist organizations, especially ISIS, and the subsequent transformation of Iraq's defensive response. Methodologically, the study employs a descriptive-analytical and historical approach, combined with case-study analysis and the Logic Model to trace the causal relationship between inputs, processes, outputs, outcomes, and strategic impact. The findings show that ICTS developed into a specialized institutional instrument characterized by legal clarity, elite recruitment, intensive training, operational adaptability, and strong intelligence integration. These features enabled it to play a decisive role in liberation campaigns, preventive operations, and the disruption of terrorist networks across physical and digital spaces. The study argues that Iraqi defense policy achieved high effectiveness at the level of the instrument, particularly in degrading ISIS's territorial capacity and restoring state control. Yet the strategic effect remained less complete, since long-term prevention depends on deeper progress in institutional integration, technological modernization, socioeconomic resilience, and national identity formation. The study concludes that counterterrorism effectiveness in Iraq is inseparable from state-building and broader policy development.

Keywords: Defense policy, international cooperation, counterterrorism, Counter-Terrorism Service.

* باحث عراقي متخصص في السياسات العامة الأمنية والعسكرية، يعمل في باحث سياسي - ديوان الوقف السني، وعضو هيئة تحرير المجلة العلمية لجهاز مكافحة الإرهاب/ جهاز مكافحة الإرهاب، وعضو هيئة تحرير مجلة الفكر القيادي/ المعهد العالي لاعتماد وتأهيل القادة - الأمانة العامة لمجلس الوزراء، ومدير تحرير مجلة فرسان الرد السريع للدراسات الأمنية الصادرة عن وزارة الداخلية/ فرقة الرد السريع. قدّم عدداً من المحاضرات والأبحاث والدراسات في قضايا السياسات الأمنية والعسكرية ومكافحة التطرف والإرهاب، ORCID: <https://orcid.org/0009-0005-7988-878X>.

المقدمة

على تحوّل التحولات الكبرى التي أعادت تشكيل أنساق القوة في النظام الدولي المعاصر، تنتظم السياسة الدفاعية ضمن أفقٍ مفهومي يتجاوز التحديدات التقليدية ليغدو بناء الفعل الدفاعي ممارسةً استراتيجيةً ديناميكيةً تستوعب تعدد مسارات التهديد وتداخلها داخل حركيةً سيّالة تعيد تشكيل ذاتها عبر الزمن، إذ تتحدد قيمة السياسة الدفاعية بقدرتها على استيعاب تحولات العنف حين ينتقل من صورته المباشرة إلى صيغةٍ شبكيةٍ مركّبة، يخترق البنى الداخلية للدولة ويختبر قدرتها على إعادة تنظيم تماسكها المؤسسي، الأمر الذي يدفع الوظيفة الدفاعية إلى التحوّل نحو اشتغالٍ مركّب يعيد تموضع مركز الثقل في إدارة المجال السيادي بوصفه كلاً متكاملًا يضم الأبعاد المادية والرمزية معًا، وتحت ضغط هذه التحولات يُعاد تعريف أدوات القوة ضمن منظومةٍ تُدار داخل حسابٍ استراتيجيٍّ مُتحركٍ يتكيف مع تغيرات البيئة الأمنية، وتتصدر مكافحة الإرهاب هذا البناء بوصفها وظيفةً تمس جوهر الكيان السياسي واستمراريته انتظامه، وتنتج في المقابل حالةً من الجاهزية العالية القائمة على دقّة الحركة وإدارة الزمن العمليّاتي، بما يفتح المجال لأنماطٍ مُتقدّمةٍ من التعاون العسكري العابر للحدود، ويجعل معيار الفاعلية الدفاعية مرتبطًا بقدرته الدولة على إعادة هندسة مجالها العمليّاتي وفق منطقٍ استباقيٍّ يمد الفعل السيادي عبر الزمن ويعيد ضبط إيقاع الاستقرار.

تأخذ الحالة العراقية موضعها داخل هذا الاختبار منذ عام 2003، إذ تشكّل المجال الدفاعي في بيئةٍ مضطربة تداخل فيها ضعف البناء المؤسسي مع ضغط التحولات السياسية والأمنية، فانعكس ذلك على قدرة الدولة في تنظيم القوة وتوجيهها ضمن رؤية دفاعية مستقرة، وقد أدّى هذا التداخل إلى اتساع الفجوة بين حجم التشكيلات العسكرية وكفاءة الأداء العمليّاتي، وبدت المؤسسة الدفاعية أوسع في بنيتها العددية من قدرتها على إنتاج استجابةٍ منسقة وسريعة تجاه تهديدٍ متحرك.

وعلى هدي هذا المعطى برز الخلل في مفاصل القيادة والسيطرة بوصفه أحد أهم مداخل الضعف في السياسة الدفاعية، لأن ضعف التنسيق وتشتت القرار وتراجع الانسجام بين المستويات السياسية والعسكرية وقرّر للتنظيمات الإرهابية مساحةً أوسع للحركة وإعادة التموضع داخل البيئات الهشّة، ومع تصاعد هذا النمط من العنف الشبكي تحوّل التهديد من خطرٍ أمني محدود إلى تحدٍّ يمس الوظيفة السيادية للدولة وقدرتها على حماية المجال الوطني، وقد بلغت هذه الدينامية ذروتها في صيف 2014، حين كشفت أحداث الانهيار الأمني عمق الاختلال في السياسات الدفاعية والأمنية ووضعت الدولة العراقية أمام اختبارٍ حاسم يتصل بقدرتها على إعادة بناء التماسك المؤسسي وتنظيم الفعل الدفاعي على أسسٍ أكثر انضباطاً وفاعليةً.

تحت ضغطٍ هذا الانكشاف اتجهت الدولة العراقية إلى إعادة تشكيل استجابتها ضمن بناءٍ دفاعيٍّ أكثر تركيزاً تتقدّم فيه إعادة ترتيب مصادر القوة وإعادة تنظيم مسارات الفعل الأمني والعسكري والاستخباري داخل نسقٍ يتسع لاحتواء الدعم الدولي ويعيد توظيفه ضمن الحساب السيادي، وأخذ هذا المسار تكثفه في جهازٍ مكافحة الإرهاب بوصفه تعبيراً نوعياً عن قدرة الدولة على إنتاج أداة تنفيذية عالية الكفاءة، تتصل فيها المعرفة الاستخبارية بالفعل العمليّاتي في دورةٍ متصلة تحكم تحويل المعلومة إلى فعلٍ حاسم، وتراكم خبرتها ميدانيةً مرنة تتوزّع داخل بيئاتٍ حضريةٍ وصحراويةٍ وجبليةٍ ورقميةٍ تتحرك وفق إيقاعٍ مُتغيّر، ومن داخل هذا التشكّل يتحدد موقع الجهاز في التحليل بوصفه تمثلاً مؤسسياً لفاعليةٍ دفاعيةٍ تستند إلى الانضباط والتخصص والدقة في الاشتغال، وتعاد عبرها صياغة معنى الأداة داخل بنيةٍ الدولة بوصفها قدرةً على إدارة التهديد ضمن مجالٍ مركّب يتجاوز حدود المواجهة المباشرة. وفي هذا المستوى يتكثّف البعد الاستراتيجي داخل سؤالٍ يتصل بقدرته الدولة على صهر مؤسساتها وقوانينها ومواردها وتحالفاتها

في نسقٍ متماسكٍ ينتج الاستجابة ويؤمن استمراريتها داخل بيئةٍ عالية التعقيد، ومن داخل هذا الامتداد تبلور قيمة هذه الدراسة بوصفها اشتغالياً يتجه إلى تقويم فاعليّة السياسة الدفاعية العراقية عبر جهاز مكافحة الإرهاب بوصفه حالةً كاشفةً، ضمن إطارٍ تحليليٍّ يستند إلى نموذج سلسلة النتائج الذي يكشف تدرج الفعل من المدخلات إلى الأثر ويعيد وصل حلقاته داخل بنيةٍ سببيةٍ متماسكة، ويأخذ هذا الاشتغال ضرورته من حقلٍ معرفيٍّ ظلّت فيه الكتابات منصرفةً إلى توصيف الظاهرة أو تفكيك التنظيم أو تتبّع إعادة البناء المؤسسي في خطوطه العامة، فتأتي هذه المعالجة بوصفها إسهاماً يُعيد وصل السياسات العامة بالدراسات الدفاعية ومكافحة الإرهاب، ويجوّل التجربة العراقية إلى مادةٍ تفسيريةٍ تغني التفكير العلمي وتفتح أفقاً سياسياً أعمق في قراءة الفاعلية وإعادة إنتاجها داخل الدولة.

تتكشف إشكاليّة هذه الدراسة من داخل حقلٍ معرفيٍّ اتسع حضوره في توصيف الظاهرة الإرهابية ومساراتها في العراق، وفي تفكيك بنية تنظيم داعش، وفي تتبّع إعادة تشكيل المؤسسات الأمنية والعسكرية بعد عام 2003 حيث تتكاثف هذه الاشتغالات في مستوياتٍ متعددة تتصل بالحدث وبنيته وتداعياته، بينما يتقدم مستوى آخر أقل حضوراً يتعلّق بقراءة السياسة الدفاعية ذاتها بوصفها إطاراً منتجاً للأداة ومحددًا لفاعليتها داخل الزمن، وفي هذا الحيز يتبلور فراغٌ تحليليٌّ يتصل بفحص العلاقة السببية بين بناء الأداة الدفاعية وبين قدرتها على تحويل الموارد والبنى المؤسسية إلى نتائج وأثرٍ يمتد داخل المجال الاستراتيجي، إذ يغدو التهديد موضوعاً للدراسة في ذاته، وتغيب السياسة بوصفها منظومة توليد للفعل وإعادة تنظيمه، ومن داخل هذا التحديد تتشكل إشكاليّة الدراسة في سؤالٍ ينصرف إلى تموضع الفاعلية داخل التجربة العراقية، إذ يأخذ جهاز مكافحة الإرهاب موقعه بوصفه تعبيراً تنفيذياً عن السياسة الدفاعية فتتجه المعالجة إلى تقصّي المدى الذي تعكس فيه هذه التجربة حضور الفاعلية في مكافحة الإرهاب بعد عام 2003 وإلى ملامسة الحدود التي تتوزع داخلها هذه الفاعلية بين كثافة الإنجاز العملياني وامتداده في البنية الاستراتيجية الأوسع، بما يكشف موقعها داخل معادلة الدولة وقدرتها على إعادة إنتاج الاستجابة ضمن بيئةٍ تهديد متحوّلة.

تتأسس هذه الدراسة على فرضيةٍ تنصرف إلى قراءة الفاعلية السياسة الدفاعية في التجربة العراقية بوصفها نتاجاً يتبلور في مستوى الأداة التنفيذية، إذ يتعيّن جهاز مكافحة الإرهاب تمثلاً نوعياً لقدرة مؤسسية عالية تتكثّف فيها وضوح البنية مع التخصص العملياني وعمق الاشتغال الاستخباراتي ومرونة التكيّف مع تحولات التهديد، وتتكشّف عبرها طاقةٌ قادرة على تحويل الموارد إلى فعلٍ منضبطٍ وتوليد نتائج ذات أثرٍ مباشر في المجال الأمني، ويتّسع هذا الفهم ليظهر تبايناً في امتداد الفاعلية داخل المستوى الاستراتيجي الأبعد، إذ يتوزع حضورها داخل بيئةٍ تتداخل فيها المحددات الدفاعية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية في صورةٍ تتطلب اشتغالياً أعمق يُعيد تنظيم شروط الوقاية البنيوية ويحدّد قابليّة الاستقرار على المدى البعيد ضمن بنية الدولة.

تنظم هذه الدراسة ضمن بناءٍ منهجيٍّ مركّب يقوم على المنهج الوصفي التحليلي في تأطير مفهومي السياسة الدفاعية ومكافحة الإرهاب وتحليل العلاقة بينهما داخل البيئة العراقية، ويستعين بالمدخل التاريخي لتتبع مسار تشكيل البيئة الأمنية والدفاعية بعد عام 2003، وما ارتبط بها من تصاعد التهديدات الإرهابية وتحولات الاستجابة العراقية قبل عام 2014 وبعده، كما تُوظّف دراسة الحالة لتحليل جهاز مكافحة الإرهاب بوصفه نموذجاً تطبيقياً لفاعلية السياسة الدفاعية العراقية في مكافحة الإرهاب، ويُعتمد نموذج سلسلة النتائج أداةً تقييمية لربط المدخلات والأنشطة والعمليات والمخرجات والنتائج والأثر ضمن منطقٍ سببيٍّ يحدّد موقع الفاعلية داخل البنية الدفاعية ويربط بناء الأداة التنفيذية بمردودها الأمني والاستراتيجي.

وفي مفصل هذا الاشتغال المعرفي تتخذ الدراسة بنيةً ثلاثيةً المحاور تقوم على تدريج تحليلي يربط التأطير النظري بالتطبيق العملي، إذ ينصرف المحور الأول إلى بناء الإطار المفاهيمي للسياسات الدفاعية ومكافحة الإرهاب ضمن الأدبيات المعاصرة وتحديد موقعهما داخل حقل السياسات العامة والدراسات الأمنية، بينما يتجه المحور الثاني إلى تحليل التوسع الجيوستراتيجي للتنظيمات الإرهابية في العراق، ولا سيما تنظيم داعش، عبر قراءة تحولات المشهد الأمني قبل عام 2014 وبعده بما يكشف اختلالات السياسات الدفاعية وتفاهم التهديدات والدوافع التي أعادت تشكيل الاستجابة العراقية، في حين يركز المحور الثالث على مقارنة تطبيقية تتخذ جهاز مكافحة الإرهاب ميداناً لتحليل الفاعلية من خلال تتبع مسار مأسسته وتقييم أدائه وفق نموذج سلسلة النتائج، وصولاً إلى مناقشة المخرجات واستخلاص الدلالات الاستراتيجية وصياغة مقترحات تعزيز السياسة الدفاعية العراقية في مجال مكافحة الإرهاب.

أولاً: السياسات الدفاعية ومكافحة الإرهاب: تحديات نظرية معاصرة

تفتتح التحديات النظرية في هذا المحور على وعي يستجمع السياسة الدفاعية ضمن مدارٍ مفهومي متحرك تتعلّق فيه صورة الدولة مع خرائط الخطر المركّب في بناءً تتوسّع داخله القاعدة القانونية بالتقدير الاستراتيجي، وتأثف القدرات المؤسسية مع مقترحات الجاهزية، وتترابط اعتبارات الأمن الوطني مع امتدادات المجالين الإقليمي والدولي داخل نسقٍ سيّال تتوالد فيه التحولات وتتجدد عبره صيغ الإدراك والفعل، وتتجلى مكافحة الإرهاب داخل هذا الامتداد بوصفها مجالاً يكشف عن عمق السياسة الدفاعية وقدرتها على إعادة ترتيب أدواتها في هندسة الاستجابة وصياغة المعالجة، وفي ضوء ذلك يأتي هذا المحور بوصفه مدخلاً مؤسساً لاستيعاب الكيفية التي أعادت بها التهديدات المعاصرة تشكيل وظائف الدفاع وتوزيعها داخل البيئة الاستراتيجية المعاصرة، في سياقٍ أفضى إلى توسيع مجالها، وربط القرار الدفاعي بحركة التوازنات وإيقاعات الاستقرار، ومسارات إدارة المخاطر، داخل بيئة استراتيجية تتسارع في ثناياها ضغوط التكيف وتشتد فيها ضرورات إعادة الترميم.

1. السياسات الدفاعية: مقارنة في المفهوم والبناء المرجعي ومحددات الفعل

ارتسمت السياسات العامة في مسار مركزيّ ينظم بصيرورة تشكل الدولة وتطور وظائفها، وتجلي حضورها داخل المدوّنة السياسية منذ الإرسالات الفلسفية المبكرة عند افلاطون وارسطو، عبر تصوّراتٍ أجهت إلى استكشاف بنية الدولة وآليات تديرها وأنماط أداء سلطتها، في أفقٍ انكشفت فيه مبكراً مفاصل العلاقة بين السّلطة وتنظيم الشأن العام وعلى امتدادٍ يتصاعد فيه حضور الدولة الحديثة وتتنامى أدوارها لا سيّما في أعقاب الحرب العالمية الثانية، اتجه الاهتمام بالسياسات العامة نحو إعادة تموضعه من نطاق الإشارات المتفرقة إلى فضاء أكاديمي متماسك في بنيته المفهومية وأدواته المنهجية، بما قاد إلى تبلور هذا المفهوم كحقل معرفيّ ينصرف إلى تفسير الفعل السياسي في مستوياته الإجرائية، وعلى هذا الامتداد تقدم أطروحة هارولد لاسويل بوصفها منعطفاً تأسيسياً انتهى إلى تأطير الجهود المتناثرة في نسقٍ معرفيّ جامع يتصل بمسار تشكل السياسة العامة، وإحكام تنفيذها، واستجلاء آثارها (الحسين، 2002، ص 57-60)، وانطلاقاً من ذلك تتابعت الإسهامات العلمية عبر امتدادات معرفية متراكمة، أجهت نحو ضبط الحدود المفاهيمية للحقل وتحديد بنيتها الإجرائية، بما أفضى إلى ترسيخ السياسة العامة ميداناً تحليلياً تتقاطع فيه الدولة في صورتها المؤسسية مع القرار في بعده الإجرائي، والمجتمع في حاجاته ومطالبه ضمن بنية تعكس تداخل هذه المستويات في إنتاج الفعل السياسي وتنظيمه (Martin et al., n.d).

ضمن هذا البناء المفهومي تعدّدت تعريفات السياسة العامة وتباينت زوايا النظر إليها، إذ أجه بعضها نحو رصد المخرجات الرسمية للنظام السياسي، بينما انصرف بعضها الآخر إلى تتبع ديناميات الصنع وآليات الاختيار ومسارات

التنفيذ (المعمر، 2015، ص 12-15)، ومن بين التعريفات الأكثر تفسيراً للسياسات العامة، يتقدم طرح "جيمس أندرسون" وعلى هذا الأساس تبلورت السياسة العامة، في هذا التصور، بوصفها برنامج عملٍ هادفٍ ينتظم في أداءٍ فرديٍّ أو جماعيٍّ، متوجّهاً لمعالجة إشكالٍ قائمٍ أو تدبيرٍ قضيةٍ عامة (أندرسون، 1999، ص 15)، كما ارتسمت في توصيفات أخرى بوصفها مجموعة من القواعد والبرامج الحكوميّة التي تتجسّد عبرها قرارات النظام السياسي ومخرجاته ضمن مجال محدّد، إذ تتخذ حضورها في صيغ متعدّدة تمتد من القوانين واللوائح إلى القرارات الإداريّة والأحكام القضائيّة (هلال وآخرون، 1994، ص 212)، وبذلك باتت السياسة العامّة تعبيراً عن إرادة الدولة في انتقالها من التصور إلى الفعل، ومن الإعلان إلى الإجراء، ضمن صيرورة تكشف طبيعة السُلطة العامّة وحدود فاعليتها وكفاءة أدواتها في إدارة المجال العام.

ينتظم حقلُ السياسات العامّة ضمن بنيةٍ تخصّصيّةٍ متداخلةٍ تمتد بين الحقول السياسيّة والاجتماعيّة والتعليميّة والاقتصاديّة والبيئيّة وسواها، في سياق يعكس اتساع مجالات اشتغاله داخل النظام السياسي وطبيعة الحكم، وما يتصل بذلك من برامج حكوميّة ومسارات تنمويّة تنتظم ضمنها ديناميّات إدارة الشأن العام، وفي هذا الامتداد تفتتح هذه السياسات على فضاءات متعدّدة من الفعل المنظم الذي تتقاطع فيه وظائف الدولة مع حاجات المجتمع وتحديات البيئة المحيطة، الأمر الذي يعكس تداخل مستويات الأداء وتكاملها ضمن إطار واحد (Knoepfel et al., 2011)، وفي هذا المنحى تندرج السياسات الدفاعيّة ضمن بنية السياسات العامّة للدولة، إذ تنتظم في مجال تنظيم الدفاع باعتباره أحد الحقول الحيويّة المرتبطة بفاعليّة الدولة واستدامة قدرتها على إدارة التهديدات، طالما بدت هذه الوظيفة متصلة بطبيعة التفاعلات التي تحكم بيئة الدولة الداخليّة والخارجيّة، وهو ما يجعل نطاق مفهومها يتّسع تبعاً لتباين البيئات المؤسسيّة وتعدد المقاربات الفكرية التي تناولته، بما أفضى إلى إكساب هذا المجال بُعداً تحليليّاً يتجاوز حدوده الإجرائيّة، متصلاً باستيعاب تفاعلاته ضمن البنية الكليّة للدولة (السعدي، 2021، ص 2)، وفي هذا الحيز الدلالي ينتظم تعريف حلف شمال الأطلسي للسياسة ضمن أفقٍ مفهومي يؤطرها بوصفها مجموعة من المبادئ المتفق عليها، ومنهجاً موجّهاً، وأهدافاً عامّةً مُصاغَةً في وثيقة لتوجيه مسارِ الفعل نحو تحقيق نتائج محدّدة، إذ تتداخل هذه البنية مع مفهوم سابقٍ يُؤسس لها، وخطّة تنفيذٍ تُلزمها، بما يعكس ترابط المستويات المفهومية والإجرائيّة في إنتاج الفعل السياسي وتنظيمه (Standardization Office, 2019).

ينصرف تعريفُ السياسات العامة إلى تأطير "السياسة" بوصفها تصوراً متفقاً عليه يضطلع بوظيفة التوجيه لمجالات عملٍ متعدّدة، ويُمهد في الآن ذاته لإعادة إنتاجها والارتقاء بها، بما يكشف البنية الفكرية التي تتحرك ضمنها السياسة الدفاعيّة، وتُفصح تعريفات قاموس مريام- ويبستر عن بُعدين متكاملين؛ يتصل أولهما بمسارٍ محدّد للفعل يجري انتقاؤه من بين بدائل متعدّدة بغية توجيه القرار في امتداديه الراهن والاستشراقي، في حين يتخذ ثانيهما هيئةً خطّةً عامّةً شاملة ذات مستوى عالٍ، تتضمن الأهداف والإجراءات المقبولة ضمن إطار العمل الحكومي، بما يعكس ترابط البعد الإجرائي مع الامتداد الاستراتيجي في صياغة الفعل السياسي وتنظيمه (Merriam-Webster, n.d)، وفي ضوء هذا التأسيس المفهومي تتحدّد السياسة الدفاعيّة بوصفها مساراً منظمّاً من الأفعال والتوجهات، تُصاغ ملامحه ضمن دوائر القيادة التنفيذيّة العليا، بقصد توجيه القرارات والإجراءات والمسائل المتصلة بالشؤون العسكريّة وإدارتها، على نحو ينسجم مع الاستراتيجيّة الأمنيّة للدولة كما تفتتح في مستوى موازٍ على كونها برنامجاً عامّاً للدفاع، تتكامل داخله منظومة من المشروعات والخدمات والقدرات تستجيب لحاجات الأمن الوطني وتموضع ضمن مقتضيات المصلحة العامّة، في إطار يعكس تدخّل البعد المؤسسي مع الفعل التنفيذي في إنتاج الوظيفة الدفاعيّة وتنظيمها (Tagarev, 2025, p. 12)، وفي اتجاهٍ آخر تفتتح السياسات العامّة الدفاعيّة على توصيفٍ يضعها ضمن بنية السياسة العامة للدولة، حيث تنتظم

بوصفها حقلاً معنياً بتنظيم شؤون الدفاع والأمن والمؤسسة العسكرية، عبر رسم التوجهات الحاكمة لصنع القرار الاستراتيجي وتحديد أهداف توظيف القوة المسلحة ووسائلها، تنصرف هذه السياسات إلى تقدير التهديدات، وبناء الجاهزية القتالية، وتطوير القدرات العسكرية، وتحديد موقع التحالفات والعقيدة العسكرية ضمن الإطار العام للأمم الوطني، بما يعكس تداخل الأبعاد المؤسسية مع مقتضيات الأداء التنفيذي (Otaiku, 2021, pp. 34-35)، وبالتالي تتخذ السياسة الدفاعية موقعها ضمن إطار مرجعيّ تنظم عبره عمليات صياغة الاستراتيجية الدفاعية وتوجيه أدوات الدولة العسكرية، في سياق تداخل فيه اعتبارات حماية الإقليم وصيانة المصالح الحيوية مع تحولات البيئتين الإقليمية والدولية، بما يفضي إلى بناء نمط تفاعليّ يربط بين مستويات الفعل الدفاعي ويعيد تنسيقها داخل بنية الدولة، على نحو يعكس تكامل وظائفها وتآلف مساراتها ضمن رؤية استراتيجية ممتدة.

يتسع المجال الدلاليّ للسياسة الدفاعية ليضعها في تماسٍ مفهومي مع السياسة العسكرية والاستراتيجية العسكرية والسياسة الخارجية ومفهوم الدفاع، بما يفتح أفقاً منهجياً لإعادة تفكيك هذه الحقول وتمييز حدود اشتغال كلٍ منها داخل البنية الكلية للفعل السياسي، إذ تُعد السياسة العسكرية منظومة مبادئ وتوجهات تنظم استخدام القوة المسلحة وتوجهها عبر ضبط شؤون القوات المسلحة وتحديد أنماط إعدادها وتسليحها وانتشارها وتوظيفها بما ينسجم مع الأهداف الاستراتيجية للدولة في السلم والأزمات والحروب (Freedman, 2013, p. 7)، ويكشف هذا التأسيس عن علاقة بنوية مع السياسة الدفاعية قوامها توزيع الأدوار داخل المنظومة الدفاعية؛ إذ تتخذ السياسة الدفاعية موقع الإطار الأشمل الذي يرسم التوجهات العامة ويحدد الأولويات، في حين تتموضع السياسة العسكرية كحقلٍ تخصصي يترجم هذه التوجهات داخل المؤسسة العسكرية في صورة أنماط أداء وإجراءات عملية، بينما تكشف الاستراتيجية العسكرية بوصفها حقلاً نظرياً - تطبيقياً يربط بإدارة الحرب وأنماطها وجاهزية القوات وتكامل جهودها لتحقيق الغايات السياسية، ضمن سياق يتشكل بتداخل المعطيات التاريخية والعسكرية والاقتصادية والسياسية والجغرافية، الأمر الذي يمنحها طابعاً متحولاً يتكيف مع طبيعة المشكلات وتباين الموارد واتجاهات الدولة (العبار، 2014، ص 21)، وعلى هذا الأساس تتجلى الاستراتيجية العسكرية بوصفها المستوى التخطيطي - العملي الذي تُعاد عبره صياغة اختيارات السياسة الدفاعية في صورة خطط وإجراءات تنظم إدارة العمليات العسكرية وتضبط إيقاعها (Biddle, 2007)، وتتجسد السياسة الدفاعية في تحديد الموقف الاستراتيجي للدولة إزاء التهديدات، استناداً إلى مرتكزات العقيدة العسكرية بوصفها إطاراً مرجعياً ينظم ضمنه عمل القوات المسلحة، كما تندرج ضمن السياسات العمومية التي تعكس إدراك السُلطة السياسية العليا لطبيعة التهديدات وأولويات التعامل معها (Hari, 2009, pp. 45)، وضمن ذلك تحتل السياسة الدفاعية موقعاً متقدماً داخل بنية الأمن القومي بوصفها التعبير العسكري عن توجهاته، مع اتساع مجال اشتغالها ليشمل توظيف عناصر القوة الشاملة بمختلف أبعادها، في إطار وظيفة تنظيمية تُؤطر سلوك الفاعلين في القطاع الأمني وتضبط تفاعلاتهم ضمن نسق مؤسسي متكامل (DCAF, 2008, pp. 3-8).

تتقاطع السياسة الدفاعية مع السياسة الخارجية بوصفها أداتين متداخلتين لتنظيم السلوك الخارجي للدولة؛ إذ تسهم الأولى في بناء إدراك التهديدات وتحديد أولويات الحماية، بينما تمنح الثانية هذا الإدراك امتداداته الدبلوماسية والتحالفية، ضمن تخطيطٍ متشابك يعزز الترابط بين القرار الاستراتيجي وأهداف الدولة ومجالها الحيوي (Magnani & Barreto, 2022).

تتبدى السياسة الدفاعية في تفاعلها المعاصر ضمن نطاقٍ يتجاوز الاقتصار على المجال العسكري، لتنظم في حقلٍ أوسع تتداخل فيه الأبعاد الامنية بمختلف تجلياتها، في سياق يعكس التحولات المعرفية التي أعادت تشكيل

بنية الدراسات الامنية، ولا سيما في المقاربات النقدية التي دفعت باتجاه إعادة تأطير مفهوم الأمن، وفي هذا الامتداد ينتظم الأمن بوصفه بناءً مركبًا تتشكل ملامحه من تفاعلات سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية، بما يفتح المجال أمام السياسة الدفاعية للانخراط في إدارة طيف متعدد من التهديدات المتشابكة، وتكشف الأدبيات المرتبطة بالدراسات الامنية النقدية عن تعدد أنماط التهديد واتساع دوائرها، بما يُبرز حضور فواعل متنوعة تتجاوز الإطار الدولي، وتشمل شبكاتٍ عابرةً للحدود وأنماطًا غير متماثلةٍ تتسم بالسهولة والتعقيد، الأمر الذي يدفع إلى إعادة موضعة السياسة الدفاعية ضمن بناءٍ أشمل تتقاطع فيه المستويات الامنية والعسكرية، وتتداخل فيه دوائر الداخل والخارج، ضمن نسقٍ تتألف فيه أنماط القوة وتُعاد صياغة وظائفها في ضوء التحولات الجارية (C.A.S.E. Collective et al., 2006).

وبذلك نرى أن السياسة الدفاعية في مفهومها المعاصر تتقدم بوصفها أداةً لتدبير التهديدات المركبة ضمن أفضى تتكاثف فيه وسائط الفعل وتتداخل فيه مجالات الاشتغال، عبر توظيف منظومة مترابطة من الاستخبارات والتكنولوجيا والتنسيق المؤسسي والتعاون الدولي، بما يرفد قدرة الدولة على ملامسة بيئةً أمنيةً متحركةً ومتحولةً ومفتوحة على احتمالاتٍ متعددة، وبذلك يتسع معناها من حدود الوظيفة العسكرية إلى حيزٍ أرحبٍ تنتظم داخله آليات الإدراك المبكر، وتدابير الاحتواء، ومسارات المواءمة، في سياقٍ يعيد وصل القرار الدفاعي ببنية الأمن في صورته الشاملة، وبهذا تنتظم إعادة تأطير مجال السياسة الدفاعية بوصفها تعبيرًا عن تحولٍ نوعي في طبيعة الوظيفة التي تنهض بها داخل الدولة، حيث تأخذ موضعها ضمن نسقٍ أممي متعدد المستويات تُدار عبره حركة التهديد، ومصادر تولده، وإيقاعات الاستقرار، من خلال هندسةٍ ممتدةٍ للفعل الوقائي والاستيعاب المؤسسي وإعادة تنظيم المجال الأمني في كليته، وبالتالي تمثل ممارسةً عليا لإدارة الأمن الشامل، بما يربط الاستجابة بالحساب الاستراتيجي، ويصل الحماية بإعادة إنتاج التوازن داخل البنية الامنية للدولة.

تنتظم السياسة الدفاعية ضمن بناءٍ مرجعي يتأسس على مجموعةٍ من المستويات المتداخلة التي تشكل الإطار الناظم لصياغتها وتوجيه مساراتها داخل بنية الدولة، في سياقٍ يعكس تداخل الأطر السيادية مع المقاربات الاستراتيجية والتنفيذية، بما يمنح هذا المجال امتدادًا مفهوميًا تتقاطع فيه مرجعيات القرار مع مقتضيات الفعل الدفاعي، وعلى هذا الأساس، تتوزع هذه المرجعية على مستوياتٍ مترابطة تتحدد على النحو الآتي (السعدي، 2021، ص 2):

- أ. الوثيقة الدستورية: تمثل الإطار السيادي الناظم لفلسفة الحكم وتوزيع الاختصاصات، بما يؤسس القواعد العامة التي ينتظم ضمنها المجال الدفاعي.
- ب. استراتيجية الأمن القومي: تشكل المستوى الوسيط الذي يقدم قراءةً شاملةً للبيئة الامنية، ويُعيد ترتيب إدراك التهديد وأولوياته، وذلك ضمن رؤيةٍ تنسيقيةٍ تستوعب عناصر القوة الشاملة.
- ج. العقيدة العسكرية: تتموضع في المستوى التنفيذي بوصفها الإطار التشغيلي المنظم لاستخدام القوة المسلحة، عبر تحديد أنماط الأداء وآليات التوظيف العسكري.
- د. السياسة الدفاعية: تتقدم بوصفها المجال الذي تنتظم عبره هذه المرجعيات في صورة توجهات حكومية وبرامج عمل تعبر عن أولويات الدولة وتوازنها الاستراتيجية.

وعند النظر إلى مخطط (1)، تبتدى هذه المرجعية في صورة تدرج بنوي تتألف فيه المستويات العليا مع صيغها التنفيذية، إذ ينصرف الإطار الدستوري إلى تأسيس شرعية الفعل، وتتقدم الاستراتيجية لإعادة تنظيم إدراك التهديد،

في حين تمنح العقيدة العسكرية هذا الإدراك صورته العملية، ضمن نسقٍ تنتظم فيه السياسة الدفاعية كحلقةٍ واصله تعيد تنسيق هذه المستويات وتوجيه تفاعلاتها، في سياقٍ يعكس تداخل التأثير مع مسارات الاستجابة داخل البنية الكلية للدولة.

مخطط (1): البنية المرجعية للسياسة الدفاعية ضمن منظومة السياسات العامة



تشكل السياسة الدفاعية ضمن فضاءٍ مركب تتداخل فيه العناصر الداخليّة مع التحولات الخارجيّة والدوليّة والتكنولوجيّة، في سياقٍ يمنح عمليّة صياغتها طابعاً استراتيجيّاً يتجاوز حدود التخطيط العسكري الضيق نحو مقارنةٍ أوسع لإدارة الأمن الوطني داخل بيئات تهديد متحوّلة، وعلى ذلك تنتظم البنية السياسيّة والمؤسسيّة والموارد العسكريّة في تفاعلٍ متداخل مع الجغرافيا الإقليميّة وتوازنات القوة، ضمن إطارٍ دولي يتبدل فيه دلالات القوة وأدواتها، بما يفضي إلى تشكل أنماطٍ دفاعيّةٍ متعددة تعكس مستوى نضج الدولة وقدرتها على إدراك بيئتها الاستراتيجية وتدير ضغوطها البنيوية في صورة خياراتٍ موزونة تتقاطع فيها مقتضيات السيادة مع متطلبات الاستقرار وإدارة المخاطر بعيدة المدى، وفيما يلي أبرز المحددات الداخليّة:

أ. البنية السياسيّة: تشكل السياسة الدفاعيّة انطلاقاً

من البنية السياسية للدولة بوصفها نتاجاً مركباً

تشكّل ملامحه عبر تفاعل طبيعة النظام السياسي وأنماط الشرعيّة وآليات توزيع السلطة وصناعة القرار، إذ أفضى صلح وستفاليا 1648 إلى تركيز قرار استخدام القوة ضمن السيادة السياسيّة المركزيّة، بما أسس لارتباطٍ بنيويّ بين الدولة الحديثة والسياسة الدفاعيّة (مفلد، 2011، ص 22-25)، إذ يتحدد نمط القرار الدفاعي تبعاً لدرجة مركزيّة السلطة وتوازنها المؤسسي، كما يظهر في التجربة الأمريكيّة بين قانون الأمن القومي لعام 1947 الذي أرسى بنيّةً مؤسسيّةً موحدةً لإدارة الأمن والدفاع وقانون صلاحيات الحرب لعام 1973 الذي أعاد إدماج القيود التشريعيّة في توجيه استخدام القوة، بما يعكس ديناميّات التفاعل بين السلطتين التنفيذيّة والتشريعيّة في ضبط المسار الدفاعي (الرمضاني، 1971، ص 321)، وتعمق فاعليّة السياسة الدفاعيّة مع رسوخ الشرعيّة السياسيّة وتماسك العلاقة بين السلطة المدنيّة والمؤسسة العسكريّة، في سياقٍ يتيح تعبئة الموارد واستدامة الخيارات الاستراتيجية، كما يتجلّى في قدرة الولايات المتحدة على إعادة توجيه سياستها الدفاعيّة بعد عام 2022 ضمن إطار دعم أوكرانيا، عبر حشد تحالفات دوليّة وتوظيف أدوات عسكريّة واقتصاديّة وتكنولوجيّة ضمن مقارنةٍ متعدّدة المجالات (Helwig، 2023)، فضلاً عن ذلك تعكس التجربة الفرنسيّة بعد عام 2017 توجّهها نحو تعزيز الاستقلاليّة الاستراتيجية الأوروبيّة وإعادة هيكلة القدرات الدفاعيّة في ضوء التهديدات الهجينة (Cottey et al., 2025)، في حين تُجسّد التجربة

الروسية خلال الحرب الأوكرانية نمطاً يركز على مركزية القرار وتكثيف الاستخدام العسكري ضمن تصوّر أمميّ صراعٍ عالي الكثافة (Rutigliano, 2023)، بما يعكس أنّ السياسة الدفاعية في سياقها المعاصرة تنتظم بمدى تماسك البنية السياسية وقدرتها على دمج أدوات القوة ضمن إطارٍ استراتيجيٍّ متكامل.

ب. **الشرعية السياسية:** تتقدم الشرعية السياسية بوصفها محدّداً بنيويّاً في صياغة السياسة الدفاعية، إذ تنتظم عبرها حركة الانتقال من مستوى التصرّو إلى مستوى الفعل والاستدامة، في سياقٍ تتكثّف فيه قدرة النظام السياسي على تعبئة الموارد واستيعاب كلفة الخيارات الدفاعية بعيدة المدى، ويتعيّن أثر ذلك في التجربة الأمريكية خلال سباق التسلّح النووي في الفترة (1950-1985)، إذ اقترنت الشرعية الدستورية بدعمٍ مجتمعيٍّ أتاح توسيع الإنفاق العسكري ورفد المسار الدفاعي بغطاءٍ سياسيٍّ ممتد، وصولاً إلى إعلان مبادرة الدفاع الاستراتيجي عام 1983 في عهد إدارة ريغان، وفي منحنى مغاير تكشف تجربة الاتحاد السوفياتي خلال الثمانينيات عن اختلال في البنية الشرعية تُسفر عنه محدودية في ملامسة التزامات السياسة الدفاعية، رغم امتلاكه قدراتٍ عسكرية وازنة، بما قاد إلى تسارع تفكّكه البنيوي عام 1991 (كيسجر، 1989، ص 15)، وعلى ذلك تنتظم طبيعة السياسة الدفاعية تبعاً لنمط العلاقة التي ترسمها البنية السياسية بين السلطة المدنية والمؤسسة العسكرية، إذ تُسفر صيغ السيطرة المدنية الراضخة عن إنتاج سياساتٍ دفاعيةٍ منضبطة تتآلف مع الأهداف السياسية العليا ضمن إطارٍ استراتيجيٍّ متماسك، كما يتعيّن في التجربة الأمريكية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية عبر إخضاع المؤسسة العسكرية لمنطق القرار السياسي وتمايز الوظائف بين التخطيط العسكري وصياغة الأهداف، وعلى صعيدٍ مغاير تعكس بعض التجارب في الدول النامية خلال مرحلة ما بعد الاستقلال نمطاً تتداخل فيه العقيدة العسكرية مع المجال السياسي، بما يُعيد تشكيل السياسة الدفاعية في اتجاهاتٍ ترتبط بتفاعلات الداخل ويؤثر سلباً في قدرتها على مواجهة التهديدات الخارجية (عمران، 2013، ص 116).

ج. **البنية المؤسسية:** تتحدد السياسة الدفاعية في بنيتها واتجاهاتها تبعاً لطبيعة البنية المؤسسية التي تنتظم داخلها الدولة إذ تنصرف عملية صياغتها إلى التشكل ضمن شبكةٍ مترابطة من المؤسسات السياسية والعسكرية والأمنية، في سياقٍ يتداخل فيه التقدير الاستراتيجي مع مسارات التخطيط وصناعة القرار والتنفيذ، بما يضيف على السياسة الدفاعية طابعاً تراكمياً يركز إلى الفعل المؤسسي الجماعي، ويمنحها قدرةً متقدمة على ملامسة بيئات التهديد المركّب عبر تنسيقٍ متداخل بين مؤسسات الدفاع والأمن والخارجية والاقتصاد، وفي ضوء ذلك تتعقد فاعلية السياسة الدفاعية بمدى تكامل هذه البنية المؤسسية وقدرتها على إعادة ترتيب الأولويات الاستراتيجية وتوجيه الموارد بكفاءة، وهو ما يتعيّن بوضوح في التحولات الألمانية المعاصرة في سياق ما عُرف بـ"التحوّل الزمني"، إذ ارتكزت إعادة تشكيل السياسة الدفاعية على إدماج البعد السياسي-الاستراتيجي ضمن بنيةٍ تنسيقيةٍ عابرة للقطاعات، شملت تعميق الترابط بين وزارات الدفاع والخارجية والاقتصاد، إلى جانب إنشاء صندوقٍ خاص لتعزيز جاهزية القوات المسلحة، في أفقٍ يعكس إعادة تعريف الدور الدفاعي داخل البيئة الأوروبية (Nabers & Stengel, 2025). ووعلى نحوٍ مباين يُسفر تنوع أنماط البنية المؤسسية بين النماذج التكاملية والتشاركية عن مساراتٍ متباينة في صياغة السياسة الدفاعية من حيث سرعة القرار ودرجة الانضباط ومستوى الاستدامة، بما يرسخ موقعها بوصفها محدّداً داخلياً حاكماً يمتد أثره إلى عملية الصياغة ذاتها، ويعيد تنظيم العلاقة بين الأهداف السياسية والوسائل العسكرية ضمن بيئةٍ أمنيةٍ متحوّلة.

د. **الموارد العسكرية:** تتحدّد ملامح السياسة الدفاعيّة في بعدها العملي تبعًا لحجم الموارد العسكريّة ونوعيّتها، إذ تنصرف عملية الصياغة إلى التشكّل ضمن حدود الإمكانيات الماديّة والبشريّة والتنظيميّة التي تمتلكها الدولة وقدرتها على إدارتها واستدامتها، بما يجعل الرؤية السياسيّة تنتظم داخل أفقٍ تقاطع فيه الطموحات الاستراتيجيةّ مع مقتضيات الواقع، وعلى هذا الأساس تشمل الموارد العسكريّة منظومة متكاملة من عناصر القوة، في مقدّماتها حجم القوّات المسلّحة ومستوى تسليحها والإنفاق الدفاعي والقاعدة الصناعيّة العسكريّة ونظم التدريب والتأهيل، بما يمنح السياسة الدفاعيّة بعدها التنفيذي وقدرتها على التحوّل إلى فعلٍ منظم، وتحضر الولايات المتحدة الأمريكية كحالةٍ مركزيّة تعكس أثر الموارد العسكريّة في صياغة السياسة الدفاعيّة، إذ أفضى التفوّق الكميّ والنوعيّ للقوّات المسلّحة منذ نهاية الحرب العالميّة الثانية إلى توسيع هامش الخيارات الدفاعيّة أمام صنّاع القرار، بما أتاح تبنيّ سياساتٍ ممتدّة جغرافياً ترتكز على الانتشار الخارجي والردع متعدّد المستويات والقدرة على إدارة أكثر من مسرح عمليات في آنٍ واحد (شاهر، 2017، ص 49)، وفي أفقٍ مبين تكشف تجربة المملكة العربيّة السعوديّة مع بلوغ إنفاقها الدفاعي نحو 75 مليار دولار عام 2022 وفق بيانات معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI) (Liang et al., 2025)، عن نمطٍ تتكثّف فيه الموارد بوصفها رافعة لتشكيل سياسة دفاعيّة قائمة على الردع الإقليمي متعدّد الأدوات، وقدرةٍ على إدارة عملياتٍ ممتدّة كما في اليمن منذ 2015 (Juneau, 2020)، بما يعكس انتقال الموارد من حيزِ الإمكان إلى مستوى التفعيل في توجيه السلوك الدفاعي وتوسيع مجاله، وعلى المسار ذاته تُسفر تجربة الإمارات العربيّة المتحدة بعد 2019 مع تأسيس مجموعة إيدج للصناعات الدفاعيّة (EDGE) وتكاملها مع بنية القرار العسكري عن نمطٍ تتداخل فيه الموارد النوعيّة والتكنولوجيّة في إعادة صياغة السياسة الدفاعيّة نحو نموذجٍ مرّن قائم على العمليات المحدودة عالية الدقّة والانخراط الانتقائي في البيئات الإقليميّة، بما يعكس أثر الموارد في تحديد نمط القرار وأدواته وحدود امتداده (Dalton & Shah, 2021).

هـ. **بيئة المخاطر المركبة:** تتحدّد ملامح السياسة الدفاعيّة في البيئات المعاصرة تبعًا لتنامي أنماط التهديد غير التقليدي إذ تنصرف عملية صياغتها إلى التشكّل ضمن بنيةٍ تتداخل فيها مصادر المخاطر وتشابك امتداداتها عبر الحدود بما يفرضي إلى إعادة تعريف مجال الفعل الدفاعي في اتجاهٍ يتجاوز القياس العسكري المباشر نحو إدارة منظومةٍ مركبة تتكثّف فيها الضغوط داخل المجال الوطني عبر استنزاف القدرات المؤسسيّة وتعطيل الوظائف الحيويّة، وفي هذا المنحى ينعقد معيار الخطورة بدرجة اختراق التهديد للبنية الداخليّة، بما يجعل الإرهاب والجريمة المنظّمة والهجمات السيبرانيّة والأوبئة والتغيّر المناخي أنماطاً ضاغطة تعيد ترتيب أولويّات السياسة الدفاعيّة في اتجاه حماية الاستقرار الوظيفي للدولة وضمن هذا البناء تنتظم العقيدة الدفاعيّة ضمن تحوّلٍ يمتد من نمط الردع التقليدي إلى مقارنة إدارة المخاطر متعدّدة المجالات، حيث تتألف الأدوات العسكريّة مع منظومات الحوكمة والأمن السيبراني وحماية البنى التحتيّة الحرجة، في سياقٍ يعيد توزيع مركز الثقل الدفاعي من حدود الإقليم إلى أنساق الدولة ووظائفها، ومن المواجهة المباشرة إلى تدبير التعقيد وإدارة التداخل (Ullah et al., 2024).

تحدّد السياسة الدفاعيّة في بعدها الخارجي ضمن جملةٍ من المحدّدات البنيويّة التي تعيد تشكيل إدراك التهديد وأنماط الاستجابة داخل بيئةٍ استراتيجيّة متحوّلة، فيما يلي تفصلاً:

أ. **موقع الدولة ضمن الإقليم الجغرافي:** يتحدّد الموقع الجغرافي بوصفه محدّدًا تأسيسيًا يسبق الفعل الدفاعي ويوجّه مساراته، إذ تنصرف عملية صياغة السياسة الدفاعيّة إلى التشكّل في ضوء إدراكٍ للتهديد يتّصل بتوزيع مساح

العمليات واتجاهات الانتشار ضمن بنية إقليمية متداخلة، في سياق يتحوّل فيه المكان من معطى ثابت إلى عنصر دينامي يبتغ أنماطاً شبه مستقرة من السلوك الدفاعي تتفاعل مع الضغوط والأزمات المحيطة، ويتعيّن العراق نموذجاً لدولة يفرض موقعها المركزي بين فضاءات إقليمية متقاطعة تبيّ سياسة دفاعية متعددة الاتجاهات تقوم على إدارة التماس وتأمين الممرات وبناء قدرات المراقبة والإنذار المبكر بما يجاوز منطقتي التحصين نحو السيطرة على الحركة الاستراتيجية (الجنابي، 2017، ص 458)، ويُعاد تشكيل أولويات الفعل الدفاعي تبعاً لتمفصل الموقع الفلكي والبحري في بنية مركبة تتألف فيها اتساعات الجبهة البرية مع حساسية المنفذ البحري، بما يُدرج أمن الموانئ وخطوط الإمداد ضمن صلب التصوّر الدفاعي، ويتكثّف أثر الجوار بوصفه متغيّراً بنيوياً يفرض تعدّد مساح العمليات ويعرّز قيمة العمق العمليّ والمرونة في إعادة التوضع ضمن نسقٍ تنتظم فيه معطيات المكان مع مقتضيات الفعل الدفاعي (جعفر، 2025، ص 2).

ب. **توازن القوى:** يمثل توازن القوى إطاراً خارجياً حاكماً لصياغة السياسات الدفاعية، حيث تُوزّع القدرات العسكرية بهدف كبح الجماع ومنع الاستفراد بالهيمنة، ما يمنح الساحة الدولية صبغةً تفاعليةً تقوم على آليات التوضع الاستراتيجي، فغدو السياسة الدفاعية وسيلةً لترسيخ مكانة الدولة ضمن هيكل القوة العالمي، يتمّ ذلك عبر تطويع الإمكانيات العسكرية لمواجهة التهديدات المتغيرة وابتكار منظومات ردع تتماشى مع موازين القوى القائمة، وفي هذا السياق يبرز سباق التسلّح كأداةٍ فاعلةٍ لتعديل كفة الميزان من خلال رفع الإنفاق وتطوير قدراتٍ نوعيةٍ تستجيب للقفزات التكنولوجية المتسارعة، وتتكامل هذه العملية مع أطرٍ أوسع تشمل التحالفات وإدارة الأزمات، ممّا يجعل التوازن حالةً مرنةً تُحدّد مسارات الانتشار وضوابط الاستخدام العسكري (Ijaz et al., 2024).

ج. **التحوّلات التكنولوجية:** أحدثت الثورة الصناعية الرابعة تحوّلاً جذرياً في العقيدة الدفاعية، حيث أصبحت البيانات الضخمة وقدرات الاتصال والتحليل هي المحرك الأساسي للقوة بدلاً من الحشود العسكرية التقليدية، يتجلى هذا الدور في هيمنة التكنولوجيا على هندسة العمليات الحربية، من خلال دمج الذكاء الاصطناعي وأدوات الاستطلاع السيرياني والفضائي في منظومة عمل موحدة، بهدف توفير رؤية ميدانية فورية ودقيقة، ممّا يمنح القادة قدرة فائقة على اتخاذ قرارات استباقية وسد الثغرات الزمنية في ساحة المعركة (الجنابي، 2024، ص 17)، وتحدّد فاعلية السياسة الدفاعية في ضوء قدرة الدولة على إدماج هذا التحوّل ضمن بنية تنظيمية منضبطة تُوازن بين سرعة القرار ودقته واستدامته داخل فضاءٍ استراتيجيٍّ متسارعٍ (العذبة، 2022، ص 216-218).

ومن خلال ما تقدم نجد أنّ السياسة الدفاعية تتقدم بوصفها أحد تمفصلات السياسة العامة للدولة في صورة بناءٍ مركبٍ تنتظم داخله المحدّدات الداخلية والخارجية ضمن نسقٍ يعيد تشكيل العلاقة بين الدولة وبيئتها الاستراتيجية، وتنتظم عملية الصياغة بوصفها تعبيراً عن بنية الشروط المنتجة لها، ويتعيّن الفعل الدفاعي عبر قدرة الدولة على استيعاب تعقيد هذه الشروط وإعادة تنظيمها في صورة خياراتٍ موزونة، وتتسق ملاحظتها عند تقاطع الإرادة السياسية مع الإمكانيات المؤسسية والضغط البنويّة والتحوّلات التكنولوجية، بما يمنحها طابعاً ديناميكياً يعيد تعريف حدود الفعل الدفاعي ذاته وتنعقد دلالتها في تحويل تعدد المحدّدات إلى منطقتين واحدة للفعل تتألف فيه مقتضيات السيادة مع حسابات التوازن وإدارة المخاطر ضمن فضاءٍ تتكثّف فيه احتمالات التهديد وتتسارع فيه تحولات القوة، بما يرسّخ تصوراً يجعل الفعل الدفاعي تعبيراً عن وعي الدولة بذاتها وموقعها في النظام الدولي وإعادة إنتاج مستمر للتوازن داخل بيئةٍ استراتيجيةٍ متحوّلة.

2. مكافحة الإرهاب في إطار السياسات الدفاعية: إحاطة نظرية معاصرة

أغنى من سبق من الباحثين حقل دراسات السياسات الامنية بمعالجاتٍ كثيفة لمفهوم الإرهاب من حيث تحدياته وأمطه، وتمفصلاته البنوية وبواعثه الفكرية ومرجعياته الأيديولوجية، في سياقٍ أفضى إلى تراكمٍ معرفيٍّ واسع استقر حضوره في المدونات الأكاديمية العربية والعراقية على نحوٍ منح هذا الحقل درجةً متقدمةً من الإشباع في مستواه التأسيسي، ويتعين من داخل هذا الأفق مساراً تحليليًّا ينصرف إلى إعادة تموضع المقاربة البحثية خارج حدود الاشتغالات التقليدية المرتبطة بماهية الإرهاب، إذ تتقدم مكافحة الإرهاب بوصفها نتاجاً مركباً للسياسات الدفاعية، وتنظم دلالتها في إطارٍ يعيد تنظيم أنماط التعاون العسكري الدولي في صيغته المعاصرة، في مقاربةٍ تتكثف فيها العلاقة بين الفعل الدفاعي وبنية التهديد ضمن منظورٍ لم يتبلور حضوره بالقدر الكافي في الأدبيات العربية الحديثة.

وقد عرفت مكافحة الإرهاب خلال العقد الأخيرين تحولاً نوعياً نقلها من حيز الاستجابة الطرفية إلى موقعٍ يتداخل فيه مع البنية الدفاعية للدولة الحديثة، وتنظم ملامح هذا التحول في مساراتٍ متوازية شملت إرساءً أُطرٍ قانونيةً خاصةً، وبناء هياكل مؤسسية وأجهزة متخصصة، وتطوير القدرات العملية والاستخبارية، وتعزيز أمن الحدود وحماية البنى التحتية الحيوية، وتوسيع شبكات تبادل المعلومات ورفع مستويات الجاهزية والتنسيق بين المؤسسات المدنية والعسكرية وتكثف دلالاته في امتداده إلى الحقول المرتبطة بالحريات العامة والهوية والاندماج ضمن نسقٍ يُعيد إدراج معايير سيادة القانون وحقوق الإنسان في المرجعيات الدولية الناظمة لفاعلية مكافحة الإرهاب وشرعيتها (Renard, 2021, pp. 188–219).

ضمن هذا التوالد تكتسب مقاربة توماس رينار قيمةً تحليليةً تتعين من خلالها مكافحة الإرهاب ضمن إطار السياسات العامة، حيث تنتقل من حيز التدبير الأمني الجزئي إلى مستوى تنظم فيه عبر مراحل تعريف المشكلة وإدراجها ضمن الأجندة الحكومية واختيار أدوات التدخل وبناء المؤسسات وتنفيذ السياسات وتقييمها ومراجعتها، وتكثف دلالتها في كونها سلسلةً مترابطةً من القرارات العامة تتداخل فيها اعتبارات الأمن والدفاع والعدالة والتعليم والاتصال العام وتخصيص الموارد ضمن عملية صنع سياسات متعددة الفاعلين والمستويات، في نسقٍ يُعيد إدراجها داخل البنية الوظيفية للدولة ويُعزز تموضعها في صلب تنظيمها المؤسسي (Renard, 2021)، وفي مستوى التأطير الواقعي تتعين مقاربة "اليكس بي. شيد" بوصفها بناءً تفسيرياً يعيد وصل الأبعاد المؤسسية-الدفاعية بالأبعاد المجتمعية-الثقافية ضمن نسقٍ واقعيٍّ متعدد المستويات، تنظم داخله الوقاية المبكرة في ارتباطها بالشروط البنوية المنتجة للتطرف، وتحدد الوقاية الوسطى في مسارات التعبئة والتجنيد، وتبطل الوقاية المتأخرة في حيز إحباط العمليات وتعزيز الجاهزية والحماية، وتتألف ملامح المستوى المبكر مع جودة الحوكمة وسيادة القانون والعدالة الاجتماعية، وتُسع دوائر المستوى الوسيط لتشمل التعليم والاندماج والتماسك المجتمعي، ويحدد المجال العملي في نطاق الوقاية المتأخرة ضمن وظائف الأمن والدفاع (Schmid, 2021).

عبر انسياب ما تقدم تحدد مكافحة الإرهاب المعاصرة بوصفها عمليةً مركبةً تتألف داخلها المستويات المؤسسية والامنية مع الأبعاد المجتمعية ضمن نسقٍ يعكس التحولات التي دفعت بها الأدبيات المعاصرة، ولا سيما في امتدادات الدراسات الامنية النقدية، إلى إعادة توسيع مفهوم الأمن وإعادة توزيع مجالات اشتغاله، وتتقدم داخل السياسة الدفاعية بوصفها وظيفةً تنظيميةً تُعيد ترتيب إدراك التهديد وتربط التقدير الاستراتيجي بالأدوات التنفيذية وتفتح مسارات الفعل نحو الشراكات حين يتشكل الخطر في صورة شبكات وأقاليم وسردياتٍ تؤثر متداخلة، وتتشكل بنيتها في إطارٍ تكامليٍ ينظم بين مستوى دفاعي-مؤسسي تتكثف داخله منظومات التشريع والاستخبارات والقدرات

العملية وأمن الحدود وحماية المنشآت الحيوية، ومستوى مدني-وقائي تتألف فيه عناصر التماسك الاجتماعي والتعليم والعدالة وتمكين المجتمع المدني وبناء السرديات المضادة وتعزيز المرونة المجتمعية، في سياقٍ تتداخل فيه دلالات الأمن الإنساني التي تنقل مركز الثقل نحو حماية الإنسان وربط الأمن بمسارات التنمية والحقوق، وتُشعّع عبره مقارنة منع التطرف العنيف بوصفها جزءاً من بناءٍ أشمل لإدارة المخاطر، وتعيّن ضمنه الرؤية النقدية التي تربط الأمن بالتحزّر من البنى المنتجة للعنف، وتتقاطع مع تصوّراتٍ تُعيد إدراج التماسك المؤسسي والاجتماعي ضمن صلب السياسة الدفاعية الوقائية، بما يرسّخ فاعلية هذا النسق عبر إدماج الفاعلين الحكوميين وغير الحكوميين ضمن عمليةٍ ممتدة لإدارة التهديدات وإعادة إنتاج الاستقرار داخل بيئةٍ متحوّلة.

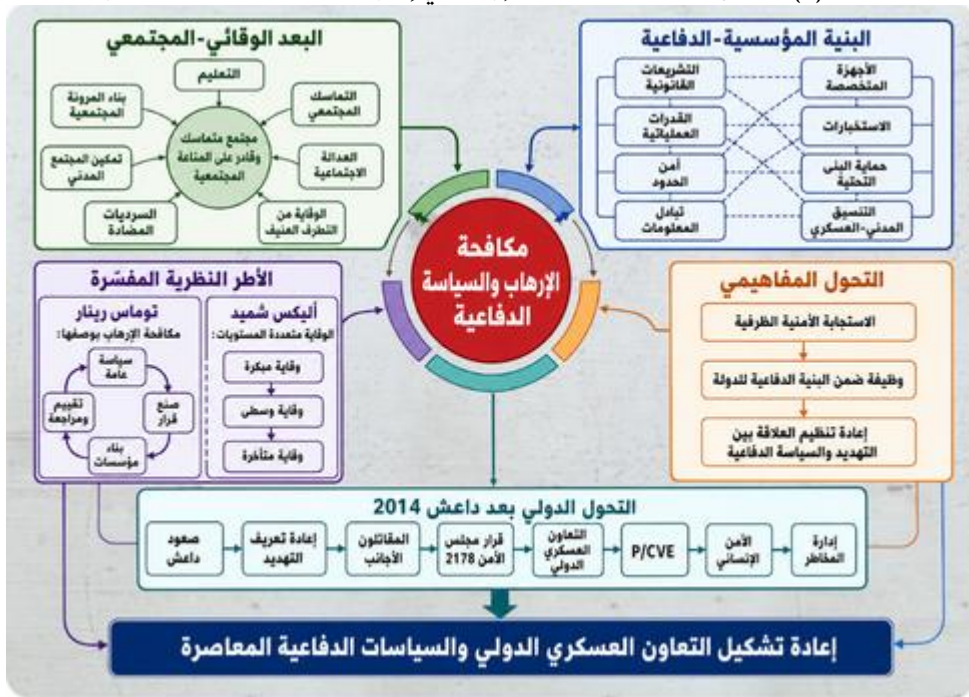
بعد استعراض سياق مكافحة الإرهاب في إطار السياسة الدفاعية للدولة يتقدّم تساؤل يتعلّق بمسارات تمدّد التعاون العسكري الدولي في هذا الحقل وبالآليات التي تنتقل عبرها مكافحة الإرهاب من حيّز الاستجابة إلى موقع المحرّك في صياغة السياسة الدفاعية وإعادة توجيه أدواتها في ضوء تحوّلات بيئات التهديد وتداخل مستويات الفعل الأمني والدفاعي.

شكّل صعود تنظيم داعش في العراق وسوريا خلال عام 2014 لحظةً تحوليةً في بنية التهديد، إذ انتقل الفعل العنيف من التنظيم المسلّح إلى الكيان الذي ينتظم في الإقليم ويعيد إنتاج السلطة عبر بناء جهاز حوكمة وتشغيل موارد اقتصادية وتوليد رموز سيادية في مقدّماتها إعلان "الخلافة"، بما أعاد تعريف الخطر في صورته المركّبة وربطه بأثرٍ يتجاوز الحدود الجغرافية نحو فضاءٍ دوليٍّ أوسع، وتعيّن دلالة ذلك في ما تُظهِر أدبيّات دورات الحوكمة من تتابعٍ مرحليّ ينتظم بين التمرّد واكتساب الأرض وبناء المؤسسات ثم فقدان الإقليم، في مسارٍ يترآم داخله التعلّم المؤسسي بما يسمح بإعادة إنتاج الدورة ضمن شروط سياقيةٍ مواتية^(Johnston et al., 2016)، وتتكلّف ملامح هذا التحوّل في المسار الذي سبق إعلان "الخلافة" إذ انتظمت بنية التنظيم داخل الحقل التمرّدي في العراق عبر تدرّج تفاعليّ جمع بين التعاون والتنافس ثم الإكراه، مترافقاً مع إعادة تشكيل بنوي للمنظمة وتوسيع مشروعها نحو السيطرة على الأرض وإدارة الحكم، في سياقٍ يُعيد إدراج الإقليم بوصفه مورداً للسلطة والشرعية وتوظيف العنف، وتبلور دلالة المنفعة السياسية لبناء الدولة في هذا الإطار من خلال أنماط الضبط الاجتماعي واستخراج الموارد وتسييس الدين وتعبئة الانقسام الطائفي، بما يُحوّل التهديد إلى عمليةٍ تستهدف إعادة تشكيل قواعد المجال العام داخل حيّزٍ جغرافيٍّ محدّد مع امتداد أثره عبر الدعاية والتجنيد وتدقّقات المقاتلين (جلس الأمن، 2014).

يتأطرّ المسار الدولي لمكافحة الإرهاب في ضوء هذا التحوّل في إدراج الظاهرة ضمن بنية قانونية وتنظيمية أعادت تعريف أدوات المواجهة، إذ يجسّد (قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2178 لسنة 2014)، انتقال التهديد إلى مستوى السلم والأمن الدوليين عبر تضمين "المقاتلين الإرهابيين الأجانب" ضمن إطارٍ يربط الاستجابة بإجراءات تتصلّ بالمنع وضبط الحدود وتبادل المعلومات وبناء القدرات ومواءمة التشريعات الوطنية مع مقتضيات التعاون الدولي، وتتألف هذه الدينامية مع موجةٍ تشريعيةٍ إقليميةٍ في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تعكس تفاعل دوافع داخلية وإقليميةٍ ضمن حقلٍ قانونيٍّ متّسعٍ لمكافحة الإرهاب. وتتوسّع مقاربات المواجهة في موازاة ذلك نحو إدراج الوقاية من التطرف العنيف ضمن أجندة "منع ومكافحة التطرف العنيف" (P/CVE) في صيغةٍ تعيد توزيع مجال مكافحة الإرهاب باتجاه أدواتٍ تمتد إلى قطاعات التربية والصحة والرعاية والفضاء الرقمي وبناء المرونة المجتمعية، في نسقٍ يتكلّف فيه منطق التنبؤ بالمخاطر مع تدخلاتٍ اجتماعيةٍ تستهدف المراحل السابقة للفعل العنيف وتؤسّس

لُبِّي إجرائية تمكّن التدخل المبكر وتُعيد تنظيم العلاقة بين الأمن والمجتمع ضمن إطار مؤسسي متحوّل (United Nations, 2016)

مخطط (2): المنظومة التفاعلية لمكافحة الإرهاب في إطار السياسات الدفاعية المعاصرة



المصدر: من اعداد الباحث.

تعيّن دلالات التحول الذي سبق ذكره في المشهد الإرهابي في تفسير اتّساع التعاون العسكري الدولي بوصفه امتداداً لوظيفة دفاعية تشكّل حين يأخذ التهديد صورة مشروع دولة عابرة للحدود يرتكز على حركة المقاتلين وسرديات التعبئة، فتنظم الاستجابة في تنسيق العمليات وبناء القدرات وتبادل المعلومات ضمن إطارٍ يمنح الفعل العسكري غطاءً سياسياً وقانونياً، وتبلور ملامحه في ديناميات التحالفات متعدّدة الأطراف التي تُدار عبر شبكاتٍ دبلوماسيةٍ تؤثر في أنماط الانضمام وتقاسم الأعباء وتعيد مواءمة القرار العسكري مع القيود المؤسسية الداخلية، في سياقٍ يتقاطع مع الأطر القانونية التي تنظّم قرارات نشر القوّات، وتكتفّ هذه البنية في مقاربة "المساعدة الامنية" بوصفها آلية تنفيذية تربط بين الفاعلية العملية وبناء القدرة المؤسسية لدى الشريك المحلي عبر التدريب والتجهيز والمشورة ومرافقة العمليات، وتكشف تجربة العراق خلال الفترة 2014-2018 عن مسارٍ يعيد تمكين القوّات المحليّة لإدارة عمليات واسعة النطاق ضمن بيئة تتعدّد فيها المصالح والفاعلون، في نسقٍ يُعيد تعريف التعاون العسكري بوصفه عمليةً تفاوضيّة تتقاطع فيها أولويّات السياسة مع متطلّبات الفاعلية العمليّة (U.S. Department of State, 2024)، وتنصرف دلالة هذا المسار إلى فرضية تفسيرية ترى انخراط الدول في التحالفات بعد عام 2014 ضمن استراتيجيةٍ وقائية تستهدف احتواء انتقال التهديد إلى المجال الداخلي عبر تقويض بنيته المكائنية والرمزية وتتألف هذه الرؤية مع أدبيّات المقاتلين الأجانب التي تربط النزاعات خارج الحدود بارتفاع مخاطر الإرهاب داخلياً من خلال تدفّقات المقاتلين وعودة فائض الخبرة القتالية، وتبلور في قراءاتٍ كميّة تُحيل الظاهرة إلى تفاعل محددات اجتماعية

وسياسية وديموقراطية وتقنية تُعيد إنتاج المجال السوري-العراقي بوصفه فضاء جذبٍ وتدريبٍ ثم ارتداد، في سياقٍ يدعم تصوّر العمل التحالفي بوصفه امتدادًا دفاعيًا لحماية المجال الوطني للدول المنخرطة فيه.

تتأصل أنماط التعاون العسكري الدولي في مكافحة الإرهاب ضمن بناءٍ يعكس انتقاله من مستوى الاختيار السياسي إلى موقعٍ بنوي داخل السياسة الدفاعية، حيث يأخذ موضعه في هندسة الاستجابة الاستراتيجية للدولة إزاء التهديدات المعاصرة، وتتنظم ملامح هذا التحوّل عبر نماذج متميزة في الأهداف والآليات والقيود بما يكشف اختلاف الأطر المؤسسية والتحالفية التي يعمل من خلالها هذا التعاون، على النحو الآتي:

أ. **التحالف الدولي لهزيمة تنظيم داعش (Global Coalition to Defeat ISIS):** أُطلق هذا التحالف في أيلول/سبتمبر 2014 بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، ويضمّ 90 شريكًا وفق البيانات الرسمية الأحدث، بعد الترحيب بالجمهورية السورية بوصفها الشريك التسعين في شباط/فبراير 2026، وتتنظم بنيته في إطارٍ شبكي واسع تتوزّع داخله مساراتٌ متعدّدة تشمل الجهد العسكري، وبناء قدرات الشركاء، ومكافحة التمويل، وتحقيق الاستقرار والاتصال الاستراتيجي، وتتجلّى ذراعُه العسكرية في قوة المهام المشتركة - عملية العزم الصلب التي تعمل في العراق وسوريا دعمًا للشركاء المحليين، ويشهد مساره في الحالة العراقية تحديًا انتقاليًا تدريجيًا من نمط الحملة العسكرية المباشرة إلى شراكةٍ أمنيةٍ ثنائيةٍ طويلة الأمد بين الولايات المتحدة والعراق، استنادًا إلى الإعلان المشترك الصادر في 27 أيلول/سبتمبر 2024 بشأن الجدول الزمني لإنهاء المهمة العسكرية للتحالف في العراق (U.S. Department of State, 2024).

ب. **حلف شمال الأطلسي (NATO):** تأسس الحلف عام 1949 ويضمّ حاليًا 32 دولة، ويتنظم ضمن بنية تحالفية جماعية تقودها الدول الأعضاء، وقد اضطلع بدورٍ متممٍ في مكافحة الإرهاب من خلال دعم العمليات غير القتالية وبناء القدرات وتبادل المعلومات، وتبرز ممارساته في تشغيل منظومات الإنذار المبكر المحمولة جواً لدعم التحالفات الدولية، وفي إطلاق بعثة الناتو في العراق عام 2018 بطلب من الحكومة العراقية بوصفها بعثة استشارية غير قتالية تُعنى بإصلاح القطاع الأمني وتطوير التعليم العسكري وتعزيز الحوكمة الدفاعية، في مسارٍ يعكس ترسيخ دور الحلف في بناء القدرات بدل الانخراط العملي المباشر (NATO, n.d).

ج. **التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب (IMCTC):** يندرج هذا التحالف منذ الإعلان عنه عام 2015 في المملكة العربية السعودية وتحت قيادتها، ضمن إطارٍ تنسيقي يضمّ 43 دولة وثلاثة دول داعمة: هي (المملكة المتحدة، الجمهورية الفرنسية، والولايات المتحدة الأمريكية)، تتألف داخله مسارات التنسيق العسكري وبناء القدرات ومكافحة تمويل الإرهاب والعمل الفكري، في نسقٍ يعكس توظيف أدوات القوة ضمن بنيةٍ تعاونيةٍ موجهة لتعزيز الاستجابة الجماعية للتهديدات الإرهابية (التحالف الإسلامي العسكري، 2025).

ضمن صيرورة ما تقدّم تتبلور مكافحة الإرهاب داخل بنية السياسات الدفاعية بوصفها مجالًا مركبًا تتداخل فيه مستويات الفعل الأمني والعسكري مع الأبعاد المؤسسية والاجتماعية، وتتقدّم الشراكات العسكرية الدولية عبره كمشركٍ يعيد توجيه السياسة الدفاعية في ضوء تحوّلات بيئة التهديد، حيث تتكثّف دالاتها في قنواتٍ متداخلة تشمل التكييف التشريعي والمواءمة القانونية، وبناء المؤسسات والقيادات المشتركة، وتطوير القدرات وفق معايير التشغيل البيني، وإنتاج الشرعية لاستخدام القوة، وتوسيع التحالفات، وإدراج الوقاية ومنع التطرف ضمن حزمةٍ أوسع، وتتبلور ملامح هذا النسق في أنماطٍ تعاونٍ تمتد من الفعل العملي المباشر إلى بناء القدرات والتدريب،

وتتداخل مع التعاون الاستخباري والمؤسسي والوقائي في سلسلة متصلة تعيد تنظيم العلاقة بين الأمن والمجتمع، في سياق يرسخ موقع التعاون العسكري الدولي بوصفه أداة لإدارة التوازنات وإنتاج الاستقرار ضمن بيئة استراتيجية متحوّلة.

ثانياً: التوسع الجيو استراتيجي للتنظيمات الإرهابية: قراءة في السياسات الدفاعية وتفاقم التهديدات الوجودية

تكوّن الواقع الأمني في العراق بعد الاحتلال الأمريكي ضمن فضاءٍ تشابكت فيه معطيات الضعف البنوي مع اختلال تنظيم القوة، وتراجع حضور القدرة الصلبة، وتعرّض بناء المؤسسة العسكرية إلى اضطراب في التشكيل والوظيفة، وتسوّرت الاعتبارات السياسيّة إلى صميم القرار الأمني والدفاعي، بما أعاد صياغة العلاقة بين القيادة والميدان على نحو غير مستقر، وفي هذا الامتداد برزت أمام التنظيمات الإرهابية مجالات حركة أوسع، عبر استثمار ثغرات التكوين المؤسسي، والتقاط لحظات الارتباك في أنماط القيادة والسيطرة، وتراجع مركزية الاحتراف بوصفه معياراً ناظماً للسلوك الأمني، فغدا المجال مفتوحاً أمام أنماط اشتغال تتسم بالمرونة والتكيف والتخف، وتحت ضغط هذا التراكم أخذ العنف يعيد تشكيل ذاته، عبر أدوات أكثر تنوعاً، وشبكات أكثر ترابطاً، وصيغ انتشار تتجاوز الحدود التقليديّة للمواجهة، ليرتفع مستوى التهديد إلى تماس مباشر مع بنية الدولة ومعنى وجودها ووظائفها السيادية، ثم جاءت لحظة صيف 2014 بوصفها نقطة انكشاف حاد، كشفت ضعف السياسات الأمنيّة والدفاعية، وأظهرت التمدد الجغرافي للتنظيمات الإرهابية المسلحة بوصفه تعبيراً عن هشاشة مركبة في البناء الأمني والدفاعي، ويمتد فهم المشهد الأمني في العراق بوصفه نتاجاً لتداخل اختلال البنية مع ديناميات التهديد، بما يستدعي تفكيك ملامحه للكشف عن عناصره ومسارات اشتغاله كما يتبدى في الموضوعات الآتية:

1. ملامح المشهد الأمني وتحديات السياسات الدفاعية في العراق قبل العام 2014

شكل العراق بعد غزوه من الولايات المتحدة الأمريكية في العام 2003 ساحةً لإعادة تركيب الدولة تحت ضغط اختيار أدواتها الصلبة وتحوّل بيتها الأمنيّة إلى فضاء مفتوح على التهديد المركّب؛ ففي 23 أيار 2003 صدر أمر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم (2) الخاص بحلّ الكيانات، وتضمّن حلّ وزارة الدفاع والجيش والقوة الجوية والقوة البحرية وقوات الدفاع الجوي والحرس الجمهوري والحرس الجمهوري الخاص ومديرية الاستخبارات العسكرية، الأمر الذي أفضى إلى فراغ مؤسسي واسع في المجال الدفاعي، وفتح مسار إعادة بناء المؤسسة العسكرية من قاعدة جديدة تماماً (سلطة الائتلاف، 2003)، وبعد نحو شهرين ونصف من قرار حلّ المؤسسة العسكرية العراقية، أصدر مدير سلطة الائتلاف المؤقتة بول برمر الأمر الإداري رقم (22) في 8 آب 2003 لإعادة تشكيل جيش عراقي جديد، إذ أنشئ هذا التشكيل ضمن إطارٍ انتقاليٍّ موجّه لبناء قدرة دفاعية أوليّة، مع ربط استمراره بشريّة سياسية لاحقة (سلطة الائتلاف، 2003)، الأمر الذي يعكس منذ البداية طبيعة مزدوجة تجمع بين البناء المؤسسي المقيد والإشراف الخارجي المباشر، ويتحدد هذا الجيش وفق تصور وظيفي يركز على تشكيل قوة برية خفيفة موجهة نحو مهام الانتشار الداخلي، بما يشير إلى إعادة تعريف دور المؤسسة العسكرية من الدفاع الخارجي إلى إدارة الأمن داخل المجال الحضري، في حين ظل الاعتماد الفعلي في العمليات العسكرية والملاحظات المسلحة قائماً على قدرات قوات التحالف وهو ما يكشف عن خللٍ بنويٍّ في توزيع الأدوار الوظيفية بين الفاعل المحلي ونظيره الخارجي، على نحو يخلّ بتوازن المسؤوليات ويحد من فاعلية الأداء، ومع بدء نقل المسؤوليات الأمنيّة تدريجياً إلى المؤسسات العراقية المستحدثة شهدت البنية الأمنيّة توسعاً كمياً في أعداد المنتسبين عبر الجيش والشرطة وبقية الأجهزة، إلا أن هذا التوسع ارتبط بأنماط تعبئة غير منضبطة تداخلت

فيها الاعتبارات السياسية والحزبية، مما أفضى إلى تضخم عددي لا يعكس كفاءة عملياتية بقدر ما يعكس فجوة بين البناء الكمي والفاعلية الاستراتيجية، وفي هذا السياق ارتفعت محصنات الأمن والدفاع ضمن الموازنات العامة إلى ما يزيد عن 15% سنوياً مدعومة بتخصيصات إضافية، وهو ما يكشف عن أولوية مالية جليّة للقطاع الأمني اقترنت بإعادة توزيع الموارد ضمن بنية نفوذ متشابكة، بما يجعل هذه المرحلة نموذجاً لإعادة بناء أمني ذي طابع انتقالي تتجاوز فيه كثافة التشكيل مع محدودية الأثر الاستراتيجي للمؤسسة العسكرية الناشئة (عمير، 2015، ص 127-130).

وبعد إقرار الدستور العراقي نصّت المادة التاسعة (أولاً/أ) على أن تتكون القوات المسلحة والأجهزة الأمنية من مكونات الشعب العراقي بما يحقق التوازن دون تمييز، وأن تخضع لقيادة مدنيّة منضبطة، وتضطلع بالدفاع عن العراق، وتمتنع عن التحوّل إلى أداة لقمع الشعب، كما تلتزم بالحياد المؤسسي وعدم التدخّل في الشأن السياسي أو تداول السلطة، غير أنّ المسار العملي كشف استمرار اختلالات بنويّة أعاقت اكتمال البناء المؤسسي، إذ تداخلت محددات العملية السياسية مع أنماط التنظيم العسكري بما أضعف التماسك الداخلي وقلص الكفاءة العملية، في ظل بيئة أمنيّة اتسمت بتعدد الفواعل المسلحة وتراجع الثقة بين القيادات، وهو ما انعكس على قدرة المؤسسة العسكرية في أداء وظائفها ضمن سياق ما بعد عام 2003 (عمير، 2015، ص 127-130).

وتكشف عملية بناء المؤسسة العسكرية الجديدة عن غياب الرؤية المهنية والعلمية التي يقوم عليها علم التنظيم العسكري، إذ اتجهت مرحلة التشكيل إلى تجميع عناصر مسلحة وتزويدها بما هو متاح من أسلحة، مع إسناد القيادة لضباط مُنحوا رتباً لا تنسجم مع خبراتهم أو إعدادهم، الأمر الذي يعكس تغليب منطق التعبئة على البناء المؤسسي ويتصل ذلك بهدف استيعاب تشكيلات ذات انتماءات سياسية ودينيّة، إلى جانب إيجاد قوة تتصدى للعمليات الإرهابية وهو ما أفضى إلى إدخال عناصر غير متجانسة داخل المؤسسة العسكرية، وفي المقابل برز اتجاه يدعو إلى إعادة التشكيل وفق مرتكزات دستورية وعقيدة وطنية تُخضع الأداء لمنطق الدولة وتبعده عن التسييس، بما يعزز وظيفته في حماية البلاد والمواطنين، غير أن هذا الطرح يثير تساؤلاً حول إمكانية تصحيح المسار في ظل بيئة أمنيّة معقدة، وقد جرى التأكيد سياسياً على إعادة بناء الجيش من حيث التسليح والتنظيم وتمكينه من أداء مهامه الدفاعية والمساهمة في ضبط الأمن الداخلي ومواجهة التهديدات (عمير، 2015، ص 127-130).

وعلى إثر ذلك تموضعت الدولة ضمن معادلة مركبة تشابكت فيها أنماط التمرد المسلح مع تجلّيات العنف الطائفي وتزايد حضور الفواعل المسلحة خارج إطار الدولة، وتغلغل شبكات الولاء والمصالح داخل المؤسسات العسكرية والأمنيّة الأمر الذي أفضى إلى بيئة أمنيّة مفتوحة على الاختلال، وفي صميم هذا السياق، تصدّر تنظيم القاعدة في العراق بوصفه الفاعل الأقدر على استثمار الفراغ الأمني، بما جعل من تصاعد العنف المسلح مؤشراً دالاً على مسار تشكّل السياسة الدفاعية والأمنيّة واتجاهاتها، إذ تكشف البيانات الزمنية للضحايا المدنيين عن نمط تصاعدي يعقبه تراجع ثم انعكاس لاحق، بما يدلّ على خلل بنيوي في إدارة الأمن، فقد سجل عام 2003 ما مجموعه 12,153 قتيلاً مدنياً، ثم استقر نسبياً عند 11,737 في 2004، قبل أن يرتفع إلى 16,583 في 2005، ليبلغ ذروته في 2006 عند 29,526 قتيلاً وهي مرحلة اقترنت بتصاعد العنف الطائفي واتساع العمليات داخل المدن، وفي 2007 انخفض العدد إلى 26,112، ثم تراجع بصورة حادة في 2008 إلى 10,286، واستمر الانخفاض إلى 5,382 في 2009، و4,167 في 2010، و4,162 في 2011، وهو مسار ارتبط بعوامل متداخلة تمثلت في زيادة الوجود العسكري الأميركي ضمن ما عُرف بالزيادة العسكرية، وتفعيل دور الصحوات، وتكثيف العمليات ضد تنظيم القاعدة، أكثر من ارتباطه باكتمال بناء منظومة دفاعية وطنية متماسكة، ومع اكتمال انسحاب القوات

الأميركية في كانون الأول/ديسمبر 2011 عادت مؤشرات الهاشاشة البنوية إلى الظهور، إذ سجل عام 2012 نحو 4,622 قتيلاً مدنيًا، ثم ارتفع في 2013 إلى 9,852 وفق البيانات الإحصائية، وهو ما يتقاطع مع تقديرات بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق التي أحصت ما لا يقل عن 7,818 قتيلاً و17,981 جريحاً مع توصيف ذلك العام بوصفه الأكثر دموية منذ 2008، ويعكس التباين بين المصادر اختلاف المنهجيات الإحصائية دون أن يغير من الاتجاه العام الذي يشير إلى عودة التصاعد في العنف ينظر جدول (2) (Iraq Body Count, 2024).

عند هذا المنعطف تكوّن الإدراك بأن موطن الخلل لم يتموضع في مستوى الأداء العملي بقدر ما انغرس في البنية السياسية للأمن والدفاع نفسها، إذ أفضى ضعف الاتساق بين الرؤية والتخطيط والتنفيذ إلى تفكك القدرة الدفاعية وتحول المسار الأمني-العسكري إلى فضاء هش تتراجع فيه فاعلية الأدوات أمام ضغط التعقيد السياسي وتشظي مراكز القرار، بما جعل قابلية الدولة على إنتاج استجابة دفاعية متماسكة عرضة للاهتزاز في لحظة مفصلية سبقت عام 2014 فتشكلت وزارتا الدفاع والداخلية ضمن بيئة مؤسسية مضطربة تداخلت فيها اعتبارات التمثيل مع ضرورات الاحتراف فتراجعت المهنية لصالح شبكات النفوذ، وارتبكت سلاسل القيادة، واتسعت الفجوة بين البنية الرسمية والأداء الميداني، وهو ما عكسته الأدبيات المتخصصة في توصيف قطاع أمني مثقل بالفساد وضعف الضبط وتعدد مراكز التأثير، لتتحول الموارد والتجهيزات إلى مجال للهدر وسوء التخصيص، وتظهر مفارقة تتمثل في تضخم عددي واتساع شكلي يقابله تآكل في الكفاءة والجدارة العملية وانكماش في الثقة المجتمعية، فتبدو العمارة الدفاعية وكأنها تنمو أفقياً أكثر مما ترسخ عمودياً بما يجعل القوة موزعة بين إرادات متنافسة وتعمل ضمن مستويات متباينة من الفاعلية في لحظة الحسم (الخماني، 2008، ص 90).

جدول (1): القتلى المدنيين شهرياً جراء العنف 2003-2025

المجموع	كانون الثاني	شباط	آذار	نيسان	أيار	حزيران	تموز	أب	أيلول	تشرين الأول	تشرين الثاني	كانون الأول
12,153	3	2	3962	3473	545	597	646	833	566	515	487	524
11,737	610	663	1004	1303	655	910	834	878	1042	1033	1676	1129
16,583	1222	1297	905	1145	1396	1347	1536	2352	1444	1311	1487	1141
29,526	1546	1579	1957	1805	2279	2594	3298	2865	2567	3041	3095	2900
26,112	3035	2680	2728	2573	2854	2219	2702	2483	1391	1326	1124	997
10,286	861	1093	1669	1317	915	755	640	704	612	594	540	586
5,382	372	409	438	590	428	564	431	653	352	441	226	478
4,167	267	305	336	385	387	385	488	520	254	315	307	218
4,162	389	254	311	289	381	386	308	401	397	366	288	392
4,622	531	356	377	392	304	529	469	422	400	290	253	299
9,852	357	360	403	545	888	659	1145	1013	1306	1180	870	1126
20,218	1097	972	1029	1037	1100	4088	1580	3340	1474	1738	1436	1327
17,578	1490	1625	1105	2013	1295	1355	1845	1991	1445	1297	1021	1096
16,393	1374	1258	1459	1192	1276	1405	1280	1375	935	1970	1738	1131
13,183	1119	982	1918	1816	1871	1858	1498	597	490	397	346	291
3,319	474	410	402	303	229	209	230	201	241	305	160	155
2,393	323	271	123	140	167	130	145	93	151	361	274	215
908	114	148	73	52	74	64	49	82	54	70	74	54
669	64	56	49	66	49	46	87	60	41	65	23	63
740	62	46	42	31	82	44	67	80	68	63	65	90
537	56	52	76	86	46	28	30	29	38	34	34	28
419	46	44	29	25	28	40	52	50	27	20	30	28
107	41	66										

وفي هذا السياق أخذت بنية التهديد تتجه نحو نمط أكثر تركيبياً أعاد تنظيم نفسه على قاعدة الاستنزاف الداخلي إذ شرعت التنظيمات الإرهابية وما عُرف لاحقاً بـ"الدولة الإسلامية في العراق والشام" في إعادة بناء قدرته عبر ترميم القيادة واستعادة الكوادر وتوسيع شبكات الإسناد وربط المجال العراقي بالساحة السورية ضمن فضاء عملي واحد، بما نقله من منطق الخلية إلى منطق الشبكة القادرة على المناورة والتكاثر، واكتسبت حملة "هدم الأسوار" في 2012 دلالة استراتيجية باعتبارها أداة لإعادة ضخ الخبرة القتالية عبر عمليات تحرير السجناء، وهو ما

أسهم في تعزيز الكتلة البشرية للتنظيم ورفع قدرته العملية (Knights, 2014)، وعليه امتد التحول إلى فلسفة استخدام العنف، إذ اتجه التنظيم من نمط الإرباك إلى نمط التمكين، ومن العنف كأداة إيذاء إلى العنف كوسيلة للسيطرة وفرض الأمر الواقع، ليقترت التهديد من صيغة الفاعل شبه الدولي، في لحظة تزامن فيها تطور العقل العملياتي للتنظيم مع تعثر تطور مؤسسات الدولة، فتشكلت معادلة بين جهاز أمني متضخم كمًا ومحدود نوعًا، وتنظيم يعيد إنتاج نفسه كبنية حرب-وحكم، وهو ما مهّد لظهور تهديد يتجاوز الإطار الإرهابي التقليدي إلى بنية قتالية سياسية قادرة على التمدد، ليغدو الانفجار اللاحق تعبيرًا عن هشاشة الدولة بقدر ما هو تعبير عن صعود التنظيم (Lewis, 2014).

2. التوسع الجيوستراتيجي للتنظيمات الإرهابية بعد العام 2014 (تمدد الخطر ودوافع الاستجابة)

مثّلت صدمة حزيران 2014 لحظة مفصلية في التاريخ الدفاعي العراقي المعاصر، إذ انكشف عبر سقوط الموصل وامتداد الانهيار نحو تكريت ومناطق واسعة من الشمال والغرب نمط معقد من الاختلال البنيوي الذي يتبدى عند انفصال الكتلة العددية عن تماسك القيادة، وعند توظيف التسليح داخل بنية مثقلة بالتمسك بالتمسك والفساد وضعف الجاهزية، فقراءة تلك اللحظة في الأدبيات الاستراتيجية أتجهت نحو توصيفها حصيلةً لتراكم طويل من الإعداد العملياتي الذي أدارته داعش بصيرٍ تكتيكي واستراتيجي (Knights, 2014)، يقابله تراكم داخلي من التآكل داخل قوات الدولة، إذ جرى تفكيك القدرة من الداخل قبل أن يظهر أثره في الميدان (Lewis, 2014)، وقد كشفت تحليلات مركز مكافحة الإرهاب في ويست بوينت هذا المسار بوصفه نتاج سنوات من التحضير المنهجي، بما يمنح الحدث بعدًا يتجاوز حدود المفاجأة نحو منطق التراكم (Ollivant & Fishman, 2014)، وفي الامتداد الإنساني اتخذت الصدمة بعدًا سياديًا ومجتمعيًا حين دفعت العمليات العسكرية في الموصل قرابة نصف مليون إنسان إلى النزوح خلال أيام معدودة (UNHCR, 2014)، فتداخل العسكري مع الاجتماعي في تشكيل صورة الحدث، لتغدو لحظة 2014 اختبارًا مكثفًا لبنية السياسات الدفاعية العراقية في مستوياتها العميقة، اختبارًا لعقيدة القيادة وأمناء بناء القوة، ولقدرة الدولة على تحويل مؤسساتها الأمنية من هياكل تنظيمية إلى سلطة ميدانية متماسكة، إذ يظهر الانهيار بوصفه سيورة داخلية تتكشف نتائجها عبر الامتداد الجغرافي للخصم ضمن منطق يتحرك فيه التفكك المؤسسي كشرط سابق لاتساع المجال العملياتي (Lewis, 2013).

تمثلت بنية التوسع لدى التنظيم في تحوّل نوعي أعاد تعريف العلاقة بين الفعل القتالي والمجال الجغرافي، إذ جرى الانتقال من منطق السيطرة المباشرة إلى منطق إدارة المجال بوصفه شبكة ديناميكية للحركة والتدفق، فاستثمرت السرعة والمرونة والصدمة بوصفها أدوات إنتاج تفوق موضعي حاسم، عبر أرتال خفيفة تستند إلى معرفة دقيقة بشبكات الطرق وتتحرك ضمن توقيتات محسوبة تمنحها قدرة على اختراق الدفاعات وتجاوزها نحو مراكز الثقل بدل الانشغال بخطوط الاشتباك التقليدية، ومع هذا التحول أعيد توجيه الفعل العملياتي نحو تفكيك قدرة الدولة على ضبط المجال من خلال الاستحواذ على الموارد الحيوية والمعابر والبنى التحتية، مع إدخال تعديلات مقصودة على الجغرافيا ذاتها عبر العزل والتقطيع وزرع العوائق، بما يحول المجال إلى بيئة معطّلة لأي فعل مضاد، فتتشكل بنية عملياتية تُدار فيها الأرض كوسيط للقوة لا كموضوع للسيطرة، ويتقدم التحكم بالحركة على الامتداد المكاني، في حالة تعكس إداريًا عملياتيًا يعيد تعريف الهيمنة بوصفها قدرة على تعطيل استعادة المجال بقدر ما هي قدرة على الوصول إليه (Ollivant & Fishman, 2014).

واتخذ خطر التنظيم مسارًا ممس جوهر الدولة ووظائفها، إذ تبلور سلوكه بوصفه سلطة أمر واقع أتجهت إلى انتزاع وظائف الحكم وإعادة توزيعها ضمن بنية موازية، فجرى إنشاء منظومات للجباية والقضاء والحسبة والإدارة

الحلية وتنظيم العلاقات الاجتماعية وضبط الأسواق والتحكم بحركة السكان والموارد، بما أضفى على مشروعه طابعاً "دولتياً" زائفاً بشعرية قائمة على الإكراه العقائدي، وقد أظهرت الدراسات المتخصصة أبحاثاً واضحة نحو إضفاء صورة انتظام مؤسسي عبر تشكيلات شبه إدارية وقواعد داخلية وأنماط جباية وإدارة يومية، الأمر الذي نقل مستوى التهديد إلى نطاق يمس مبدأ السيادة ذاته، إذ يظهر التآكل الوظيفي مع انتقال وظائف التشريع والقضاء والجباية والإكراه إلى فاعل مواز داخل الإقليم^(Revkin, 2016)، واكتسبت هذه الممارسات دلالة أعمق تمس بنية النظام السياسي العراقي، إذ اتجهت تلك الممارسة نحو تفويض الحكومة المركزية وإعادة تشكيل المجال العام على أساس الطاعة القسرية بدل التمثيل السياسي، والعقيدة المغلقة بدل التعددية، وصيغة الرعية بدل مفهوم المواطن بوصفه حاملاً للحق والاختيار، وبامتداد السيطرة وتراكمها تتشكل إمكانية نشوء كيان مضاد يعيد توزيع السلطة داخل الدولة ويفكك بنيتها الدستورية ويضع التجربة الديمقراطية ضمن فضاء محاصر بمشروع إقصائي شمولي، وقد عكست تقارير الأمم المتحدة هذا النمط من "الحكم" بوصفه ممارسة قائمة على العنف المنهجي ضد المدنيين واستهداف الجماعات الدينية والإثنية وفرض سياسات تنتهك الحقوق الأساسية عبر القتل والخطف والاستعباد والتهجير القسري، بما يكشف عن عملية إعادة هندسة قسرية للمجتمع تتجه نحو تفكيك الهوية وإعادة تشكيل الذاكرة ضمن بنية سلطوية مغلقة^(Alami, 2014).

تتصاعد خطورة هذا النموذج عند قراءته في بعده الحضاري والثقافي، إذ اتجه التنظيم نحو استهداف البنية الرمزية للعراق عبر تدمير المزارات والاعتداء على الكنائس والمساجد والمرابد وتخطيم الآثار وتحريف الرموز التي تحتزن الذاكرة الجامعة، في مسار يرمي إلى إعادة تشكيل الهوية على قاعدة أحادية قسرية^(Whitson, 2014)، وقد وصفت اليونسكو هذا السلوك بأنه "تطهير ثقافي"^(UNESCO, 2015)، فيما أدان مجلس الأمن في قراره 2199 التدمير المتعمد للمواقع الدينية والثقافية والاتجار غير المشروع بالآثار، إدراكاً لامتداد أثره نحو السلم والأمن الدوليين بقدر اتصاله بالتراث الإنساني^(United Nations Security Council, 2015)، ويكشف ذلك عن مشروع يتجه نحو إنتاج فضاء منزوع الذاكرة متشطي الهوية فاقد للروابط الرمزية الحافظة لتماسكه عبر الزمن، إذ تتكامل عمليات إزالة التنوع الديني والثقافي مع تهجير الأقليات وإخضاع المجال الاجتماعي لقواعد خوف مستمرة في بناء طويل الأمد يعيد تشكيل المجتمع والدولة ضمن بنية مغلقة، فتغدو مواجهة التنظيم في جوهرها فعلاً يتصل بحماية المجال السياسي والمؤسسي بقدر اتصاله بصيانة التعدد التاريخي، وصون إمكانية استمرار الدولة بوصفها إطاراً جامعاً للهويات المتعددة ضمن نسق يتجاوز منطلق الصراع على الأرض نحو الحفاظ على معنى الاجتماع نفسه.

في لحظة الانكشاف الكبرى التي أعقبت تمدد تنظيم داعش داخل الجغرافيا العراقية اتجهت الحكومة نحو إعادة صوغ سياساتها الدفاعية ضمن إطار إدراك استراتيجي جديد يعيد تعريف طبيعة التهديد بوصفه خطراً يمس بنية الدولة في إقليمها وسيادتها وشرعية نظامها السياسي وإمكان استمرارها كإطار جامع للمجتمع، إذ يكشف سقوط أجزاء واسعة من الأرض وتحول التنظيم إلى سلطة أمر واقع تنازع الدولة ووظائف الحكم والإكراه والجباية والإدارة عن انتقال التهديد إلى مستوى يتصل بجوهر الكيان السياسي، فتأخذ الاستجابة الدفاعية طابعاً يرتبط بإعادة تثبيت القدرة على البقاء، ويتجسد ذلك في اندفاع نحو تعبئة مصادر القوة الكامنة داخل المجتمع، إذ مثّلت فتوى الجهاد الكفائي الصادرة في 13 حزيران 2014 لحظة مفصلية في إعادة إنتاج الإرادة الدفاعية، عبر دفع الأفراد إلى التطوع والانخراط في "القوات الأمنية" وإعادة وصل الدولة بمجالها الاجتماعي، بما أسهم في ترميم قدرتها البشرية والمعنوية ضمن سياق يسعى إلى استعادة التماسك في مواجهة تهديد يتجاوز البعد العملياتي نحو البعد البنيوي^(الكربلاوي, 2014). وفي تعلق مواز

تُرسِّخ إدراك متصاعد لطبيعة خصم عابر للحدود يمتلك شبكات حركة وتمويل وتسليح تتجاوز حدود القدرة الوطنية المنفردة، الأمر الذي دفع باتجاه توسيع نطاق الفعل الدفاعي نحو المجال الدولي، فشهدت الدبلوماسية الدفاعية العراقية اندفاعاً نحو طلب الإسناد الخارجي والاندماج ضمن إطار أمني أوسع، إذ أُعلن في 10 أيلول 2014 عن تشكيل التحالف الدولي لهزيمة داعش، فيما بدأت عملية العزم الصلب في 8 آب 2014 بوصفها الذراع العسكرية لهذا الجهد، في دلالة على انتقال المواجهة نحو نمط تعاون أمني جماعي، ومع هذا التحوّل برزت أهمية الأدوات النوعية داخل البنية العسكرية، وفي مقدمتها جهاز مكافحة الإرهاب بوصفه مؤسسة ذات طبيعة عمليات خاصة وقدرة على الاشتغال ضد تهديد مرن وسريع الحركة بكفاءة أعلى من التشكيلات التقليدية، وضمن هذا المسار تكوّنت دوافع السياسات الدفاعية العراقية بعد 2014 داخل إطار مركب يتداخل فيه خطر يمس بنية الدولة واستنهاض اجتماعي منح المعركة طاقة تعبوية، وانفتاح على ترتيبات التعاون الدولي، وارتكاز على مؤسسات نوعية قادرة على حمل العبء العملي في مواجهة تنظيم جمع بين خصائص التمرد والإرهاب والبنية شبه الدولية (Witty, 2015).

ثالثاً: فاعلية السياسات الدفاعية العراقية (جهاز مكافحة الإرهاب نموذجاً)

تنبثق فاعلية السياسات الدفاعية العراقية في مكافحة الإرهاب داخل بناءٍ مركّب تتعلّق فيه مأسسة الأداة الأمنية مع اشتغالها العملي، فتأخذ القيمة التحليلية حضورها في قدرة هذا البناء على إعادة تشكيل الفعل داخل المجال، عبر انتقاله من استعادة السيطرة إلى ضبط التهديد ضمن بنية شبكية محكومة بإيقاع الضغط والاستباق، وفي هذا الأفق تتكثّف الإشكالية في موضع الفاعلية داخل الزمن، إذ ينصرف التحليل في هذا المحور إلى تقصي مدى استقرارها في صورة قابلة للامتداد، أو تموضعها داخل بيئة تعيد إنتاج التهديد في صيغ متجددة تستدعي إعادة تنظيم الأداة الدفاعية وآليات اشتغالها بصورة مستمرة.

وتمتدُّ هذا المحور عبر تفكيك مأسسة الجهاز وقراءة مساره العملي، ثم تقويم فاعليته ضمن نموذج سلسلة النتائج، في أفق يتجه نحو استحضار دلالات النتائج بما يفتح المجال لإعادة صياغة البدائل وبناء معالجات تتصل بالبنية الدفاعية في امتدادها الاستراتيجي.

1. مأسسة جهاز مكافحة الإرهاب

تأسس جهاز مكافحة الإرهاب العراقي ضمن سياق إعادة بناء الدولة بعد العام 2003، حين تشكّلت في أواخر ذلك العام النواة الأولى عبر الكتيبة السادسة والثلاثين ثم قوة عراقية متخصصة بمكافحة الإرهاب، داخل تصور مؤسسي صاغته القوات الخاصة للجيش الأميركي على مثال بنى العمليات الخاصة الأميركية، مع مراعاة التعدد العراقي في الاستقطاب البشري، ثم أرسلت دفعات المتطوعين إلى الأردن لتلقي تدريب مركز على يد القوات الخاصة الأميركية والقوات الخاصة الأردنية، قبل دمج تلك البنات في إطار قوات العمليات الخاصة العراقية خلال 2004، ثم الانتقال في 2006-2007 إلى بناء جهاز ذي هيئة شبه وزارية يرتبط بالقائد العام للقوات المسلحة بما حمله ذلك من انتقال من طور الوحدة الضاربة إلى طور المؤسسة السيادية ذات الوظيفة الوطنية الشاملة، وتكشف وثائق الوقائع العراقية إلى جانب دراسة ديفيد وبتي الصادرة عن بروكنغز وأديبات القوات الخاصة الأميركية، عن حضور أميركي كثيف في لحظة التأسيس والتدريب وصياغة العقيدة والتنظيم، ثم جاءت مرحلة التقنين بقانون جهاز مكافحة الإرهاب رقم 31 لسنة 2016، ثم جاء التعديل الأول سنة 2018، وأعقب ذلك تعليمات التشكيلات والمهام والهيكلة التنظيمي لسنة 2021 وتعديلاتها اللاحقة، فغدا التكوين التاريخي مقروناً بإطار قانوني وإداري ناضج يترجم خبرة الميدان إلى بنية دولة (Witty, 2015).

وفي صورته التنظيمية يتأسس الجهاز ضمن هندسة مركبة تجمع الضربة العمليّة بالعمل الاستخباري والإسناد الإداري والفني؛ فالقانون رسم له بنية تتوزع بين وكالة أمنية واستخبارية، ووكالة فنية وإدارية، ومكتب المفتش العام، والدائرة القانونية، وقيادات العمليات الخاصة الأولى والثانية والثالثة، وأكاديمية الجهاز، ومكتب رئيس الجهاز، وجناح الطيران، ثم جاءت تعليمات 2021 لتمنح هذه البنية تفصيلاً إجرائياً عبر المديرات والأقسام والشعب والمراكز الاستخبارية والوحدات الساندة، بما يجعل الجهاز منظومة متكاملة تتقاطع فيها الوظيفة القتالية مع الحوكمة القانونية والرقابة المالية والإدامة التقنية ويكتسب هذا التشكيل عمقاً نوعياً من الأكاديمية التي تمتد جذورها إلى المدرسة العراقيّة للحرب الخاصة والتدريب المشيّد على مثال المؤسسة التعليميّة للقوات الخاصة الأميركيّة في فورت براغ، ثم أعيد تنظيمها لاحقاً بصفتها أكاديميّة للجهاز مع استمرار حضور المستشارين الأميركيين في ضبط المعايير التدريبيّة، الأمر الذي أفضى إلى رأس مال بشري انتقائي شديد الصقل وإلى ثقافة عمليات خاصة عالية الاحتراف (فاضل، 2026).

وتتنظم مهام الجهاز وواجباته داخل ثلاث دوائر متشابكة: دائرة استراتيجية تُعنى بصياغة السياسة الوطنية الشاملة لمكافحة الإرهاب، وتنسيق الجهد بين مؤسسات الأمن والاستخبارات داخل العراق وخارجه، وتقييم التهديدات وتصنيف الأهداف وبناء خطط الاستجابة؛ ودائرة استخبارية-قضائية تتولى جمع المعلومات وتحليلها وتبادلها، وإجراء المراقبة والتحرّي والبحث ومتابعة شبكات التمويل والاتصال والفضاء الرقمي ضمن الأوامر القضائية والسياسات القانونية، ثم إحالة الوقائع والأدلة إلى مسار التحقيق والتنفيذ؛ ودائرة عمليّة-ميدانيّة تضطلع بإدارة العمليات الخاصة، وتنفيذ أوامر القبض، واقتحام الأهداف العالية الحساسيّة، وتحرير الرهائن، وإسناد الوحدات، ورفع الجاهزية، وتأمين الاتصالات والنقل والإسناد الطبي والجوي، مع عناية مؤسسية بحقوق الإنسان والرقابة القانونية والمالية وبالتأهيل المستمر عبر الأكاديمية، ومن هذا التكوين تتجلى فلسفة الجهاز بوصفه أداة سيادية تجمع بين الفعل الوقائي والفعل الضارب، وبين المعرفة الاستخبارية والقرار القانوني، وبين السرعة العمليّة والانضباط المؤسسي، بحيث تبدو مكافحة الإرهاب فيه مساراً مركباً يبدأ من إنتاج المعرفة الأمنيّة، ويمر عبر التخطيط والتنسيق والتنفيذ، ويستقر في غاية الدولة المتمثلة في صون المجال العام وحماية المجتمع واستدامة القدرة الوطنية على احتواء العنف المنظم وتخفيف موارده ومساراته (فاضل، 2026).

على مستوى الاطار القانوني المنظم لعمل الجهاز تُناط به مهمة صياغة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الإرهاب بوصفها تعبيراً مؤسسياً عن وظائفه السياديّة في هذا المجال، إذ تتجسد هذه المهمة في إعداد رؤية استراتيجية شاملة تُعيد تنظيم الجهد الوطني ضمن نسق تخطيطي متكامل، وهي الاستراتيجية العراقيّة لمكافحة الإرهاب للأعوام 2021-2025 التي مثلت لحظةً نوعيّةً في مسار تشكّل السياسات العامة الدفاعيّة العراقيّة، لأن حضورها داخل البنية المؤسسية للدولة يمنح فعل مكافحة الإرهاب منزلة السياسة العليا التي تُدار بالعقل الاستراتيجي الجامع، وبالرؤية الوطنية التي تصل بين الأمن والدفاع والاستخبار والتماسك المجتمعي والإسناد القانوني والتعاون الإقليمي والدولي، وبذلك تغدو الاستراتيجية إطاراً ناظماً لحركة الدولة في مواجهة التهديد الإرهابي، ومؤشراً على انتقال التفكير الدفاعي العراقي من طور المعالجة الميدانية المباشرة إلى طور التخطيط المؤسسي بعيد المدى، إذ تتجلى قيمة الصياغة الاستراتيجية في قدرتها على هندسة الأولويات وترتيب الموارد، ومواءمة الأدوات الصلبة مع مسارات الوقاية والتأهيل، وربط حماية المدنيين وصون البنى التحتية وتطوير المنظومة الاستخبارية وتحصين المجال الاجتماعي والثقافي ضمن نسق واحد متكامل فيه الأبعاد العمليّة مع الأبعاد السياسيّة والتنمويّة، الأمر الذي يضع جهاز مكافحة الإرهاب في موقع المحور التنفيذي داخل رؤية سياديّة أشمل ترسم للدولة العراقيّة صورةً أكثر نضجاً في إدارة المخاطر، وأكثر وعياً بطبيعة التهديدات

المركبة، وأكثر اقتراباً من مفهوم الدفاع الحديث بوصفه فعلاً مركباً يجمع الردع، والاستباق، والتنسيق المؤسسي، وبناء القدرات، وتدوير الخبرة الوطنية في إطار تخطيطي متماسك، ومن هذه الزاوية تغدو الاستراتيجية علامة دالة على تطور السياسة الدفاعية العراقية نفسها، لأنها تترجم خبرة المواجهة الطويلة مع الإرهاب إلى وثيقة مرجعية تضبط الغايات والوسائل، وتمنح الفعل الأمني معنىً مؤسسياً مستداماً، وتفتح المجال أمام قراءة مكافحة الإرهاب بوصفها جزءاً من مشروع الدولة في إعادة تنظيم القوة العامة (جهاز مكافحة الإرهاب، 2021، ص 4-53).

2. عمليات جهاز مكافحة الإرهاب

يُظهر المسار العملي لجهاز مكافحة الإرهاب خلال المدة 2014-2017 تدرجاً بنوياً في طبيعة الاشتغال العسكري، حيث بدأ بفك الحصار واستعادة الأهداف السيادية شديدة الحساسية، ثم اتجه إلى تحرير العقد الجغرافية المؤثرة في أمن العاصمة وخطوط الربط الوطني، قبل أن يبلغ ذروته في حملات التحرير الواسعة للمدن الكبرى والمراكز الحضرية المعقدة، وتكشف هذه المرحلة عن تشكّل عقيدة عملية خاصة تقوم على الدمج بين الجهد الاستخباري والإسناد الجوي والعمل المشترك، مع اتساع واضح في قدرة الجهاز على إدارة القتال في البيئات الزراعية والصحراوية والمناطق المبنية (ينظر جدول (2)) (فاضل، 2026).

جدول (2): نماذج من العمليات الكبرى لجهاز مكافحة الإرهاب (2014-2017)

المدة	العملية	القاطع الجغرافي	أبرز النتائج
11 حزيران-31 آب 2014	فك حصار أمري	صلاح الدين	فك الحصار عن المدينة وتحرير القرى المحيطة
18-25 آب 2014	تحرير سد الموصل	نينوى	تحرير السد والقرى المحيطة وإبعاد خطر توظيفه كسلاح استراتيجي
23 تشرين الأول-10 تشرين الثاني 2014	تحرير جرف الصخر (جرف النصر)	بابل	تحرير الناحية، تحصين المنافذ والطرق، إلقاء القبض على 4 مطلوبين
28 آذار-13 نيسان 2015	تحرير تكريت	صلاح الدين	تحرير المدينة ورفع العلم العراقي فوق مبانيها الحكومية
13 تموز 2015-20 شباط 2016	عمليات تحرير الأنبار	الأنبار والحدود الغربية	تحرير الرمادي والطريق الدولي والمناطق الحدودية؛ 4402 قتيلاً و 49 انتحارياً للتنظيم؛ 342 شهيداً و 910 جرحى للجهاز
14 تشرين الأول 2015	تحرير بييجي	صلاح الدين	تحرير القضاء والمصنفي والقصور الرئاسية وتلال مكحول؛ 185 قتيلاً للتنظيم
31 آذار-14 نيسان 2016	تحرير هيت	الأنبار	تحرير المناطق التابعة للقضاء ثم مركز المدينة
22 آذار-26 حزيران 2016	تحرير الفلوجة	الأنبار	تحرير الكرامة والصقلاوية والحلاسة ثم المدينة؛ مقتل ماهر البيلاوي و 70 عنصراً؛ تدمير رتل منسحب للتنظيم
17 تشرين الأول 2016-10 تموز 2017	تحرير الموصل (قادمون يا نينوى)	نينوى	تحرير 64 حياً و 13 قرية في الأيسر و 85 حياً في اليمين؛ 354 شهيداً و 2351 جريحاً للجهاز؛ 7648 قتيلاً للتنظيم؛ 778 معتقلاً
23-25 أيلول 2017	تطهير الشرقاط-الحويجة (النصر الحاسم)	صلاح الدين/كركوك	تحرير عدد كبير من القرى والمناطق في الشرقاط والحويجة

وبعد تحرير العراق من تنظيم داعش الارهابي وانتهاء العمليات العسكرية واسعة النطاق، اضطلع جهاز مكافحة الإرهاب بوظيفة انتقالية أعادت تعريف مركزه داخل البنية الدفاعية، إذ تعكس المدة 2018-2020 تحولاً نوعياً يركز على إعادة تعريف الفعل العملي ضمن أفق استدامة الأمن، بعد أن كان موجّهاً نحو استعادة الأرض وهي نقلة تتصل بتبدل بنية التهديد ذاته أكثر مما تتصل بتغير الأدوات فحسب، حيث اتجه المسرح العملي نحو أنماط خفية ومركبة تمثلت بالخلايا النائمة، والجيوب المتحركة، وشبكات الإيواء تحت الأرض، وخطوط الإمداد غير المرئية، فضلاً عن الفضاء الرقمي بوصفه حاضنة للتنسيق والدعاية، الأمر الذي أعاد توجيه الأداء العملي نحو صيغ أكثر مرونة وعمقاً، قوامها الضربات الاستباقية، والإنزال الجوي الدقيق، والكمين الاستخباري عالي الكثافة، والعمل المتزامن عبر قواطع متعددة، في تموضع يعكس قدرة متقدمة على إدارة الزمن العملي وتكثيف أثر المعلومة في لحظة التنفيذ، بما يمنح الفعل العسكري بعداً نوعياً يتجاوز الاشتباك المباشر إلى تفكيك البنية الشبكية للتهديد وإرباك دينامياته قبل تشكلها (ينظر جدول (3)) (فاضل، 2026).

الجدول (3): التحول من تحرير الأرض إلى تفكيك الخلايا والجيوب الإرهابية (2018-2020)

السنة	بنية التهديد العالمية	الطابع العمليتي الغالب	أبرز التماذج العملية	أبرز النتائج
2018	خلايا نائمة وشبكات دعم وملاجئ قيادية في الأنبار وديالى وصلاح الدين	مداومات استخبارية دقيقة و ضربات نوعية مستندة جويًا	شرق الفلوجة (2/1)، جبال حمرين (6/29)، الكرمة (11/10)	تفكيك خلية من 5 عناصر؛ قتل قادة للتنظيم؛ تدمير معسكر و 3 أنفاق؛ اعتقال 9 عناصر في الكرمة
2019	مضافات وأنفاق وخطوط إمداد في الأودية والصحاري والمناطق الرخوة أمنياً	إنزال جوي وتطهير عمق صحراوي-جبلي وضرب شبكات الإمداد والتنموين	وادي الشاي، صحراء الموصل، الحضر-الصينية، الرطبة ووادي حوران، مطيبيجة و صحراء صلاح الدين، إحباط مخطط الأربعينية	16 قتيلاً و 21 مضافة و 14 نفقاً في وادي الشاي؛ 10 قتلى و 5 موقوفين في وادي حوران؛ 15 قتيلاً و 9 موقوفين في مطيبيجة؛ ضبط 20 كيس TNT جنوب بغداد
2020	جيوب متنقلة ومنصات رقمية و خلايا موزعة عبر أكثر من قاطع	أمن وقائي استباقي قائم على السرعة والمباغتة والتزامن الزماني-المكاني	الشرقاظ-بيجي (2/26)، جبل غرة (5/18)، تفكيك شبكة (5/21)، عمليات الأنبار وصلاح الدين (6/26-25)، بعقوبة (9/15)، حوض العظيم (3/10)	253 عملية؛ 206 قتلى؛ 292 موقوفاً؛ تعقب 26280 حساباً رقمياً؛ قتل 39 عنصراً في عملية 26 شباط؛ تدمير 8 كهوف في جبل غرة؛ قتل 24 عنصراً في جبال خانوكة

بعد استقرار القوات الأمنية وتكثف انتشار القطعات والمعسكرات في المناطق المحررة، أعاد جهاز مكافحة الإرهاب تشكيل مجال اشتغاله ضمن أفق يرتكز على الأمن الوقائي والتتبع الاستخباري بوصفهما محور الفعل العمليتي خلال المدة 2021-2023، في تعالق مترامن مع دخول الاستراتيجية العراقية لمكافحة الإرهاب 2021-2025 حيز التنفيذ، وتنامي الكثافة الاستخبارية، واتساع شبكات التنسيق العمليتي مع المؤسسات الاتحادية وأجهزة إقليم كردستان والإسناد الجوي، وتشير نتائج العمليات لهذه المرحلة بإعادة تموضع جوهر في طبيعة الاشتباك، حيث انصرف الجهد من مواجهة تمركزات التنظيم إلى إحكام الضغط المستمر على بنيته الشبكية المتحركة، عبر استهداف مسارات التمويل، والمخازن، والمخابئ، وتفكيك دوائر الإسناد اللوجستي، مع امتدادات محسوبة نحو تعقب أنماط الجريمة المنظمة ومصادر العنف المتداخلة مع الأمن الداخلي، في بنية عملية تتسع لتقاطعات التهديد وتعيد هندسة مجال الاستجابة (ينظر جدول (4)) (علوان، 2025).

الجدول (4): الحصيلة السنوية لعمليات جهاز مكافحة الإرهاب العراقي (2021-2023)

السنة	عدد العمليات	القواطع/المحافظة الأبرز	الحصيلة الكمية	الطابع العمليتي الغالب
2021	170	بغداد (50)، الأنبار (45)، كركوك (28)، صلاح الدين (17)، نينوى (11)، ديالى (11)، السليمانية (5)، أربيل (2)، البصرة (1)	121 قتيلاً، 261 موقوفاً، 4 مضافة مدمرة، 4 مواقع/أكنداس سلاح مكتشفة	أمن وقائي مكثف، مداومات استخبارية، ضرب مضافات، تنسيق مع القوة الجوية وطيران الجيش وأجهزة الإقليم ضربات دقيقة، كمان استخبارية، اقتحام مضافات، تنسيق متقدم مع أربيل والسليمانية، ضغط متزايد على الأحرمة الجبلية، دق وقائي ممتد، توسيع المجال العمليتي، ملاحقة الإرهاب مع حضور محدود للمقاتل التمويل والجريمة المنظمة والمخدرات في بعض القواطع
2022	86	كركوك (15)، نينوى (12)، أربيل (11)، الأنبار (10)، صلاح الدين (10)، السليمانية (9)، بغداد (9)، ديالى (5)، تلال حمرين (4)، بابل (1)	80 قتيلاً، 130 موقوفاً، 8 مضافات مدمرة، 6 مخابئ/أكنداس سلاح مكتشفة	
2023	109	السليمانية (28)، كركوك (21)، الأنبار (16)، بغداد (12)، صلاح الدين (8)، نينوى (7)، ديالى (7)، أربيل (4)، واسط (2)، ذي قار/الناصرية (2)، النجف (1)، ميسان (1)	52 قتيلاً، 112 موقوفاً، 8 مضافات مدمرة، 15 مخابئ/أكنداس سلاح مكتشفة	

3. تقييم الفاعلية وفق نموذج سلسلة النتائج (Logic Model)

يندرج نموذج سلسلة النتائج ضمن حقل تحليل السياسات العامة وتقييم البرامج، وقد تبلور في الأدبيات الأمريكية منذ سبعينيات القرن العشرين في سياق صعود مقاربات التقييم المنهجي ونظرية البرنامج، إذ ارتبطت بداياته بأعمال جوزيف س. وولي في تطوير مفهوم "قابلية التقييم" بوصفه مدخلاً منهجياً يختبر مدى إمكان إخضاع البرامج للتقييم قبل الشروع في تنفيذه، وبذلك أسهم هذا التصور في نقل التقييم من إجراء لاحق إلى عنصر بنيوي مدمج في تصميم السياسات العامة وبرامجها التنفيذية (Wholey, 1979)، وتعزز هذا الامتداد عبر أدبيات التقييم المرتكز على النتائج التي أسهم في بلورتها باحثون مثل كارول ه. فايس وبيتر ه. روسي، إذ جرى تعميق تحليل العلاقات السببية داخل بنية البرامج بما نقل التقييم من مستوى الوصف إلى مستوى التفسير البنوي، وقد بلغ النموذج درجة أعلى من التقنين

المنهجي مع اعتماده ضمن أدلة التقييم المؤسسي، ولا سيَّما الدليل الذي أصدرته مؤسسة كيلوغ تحت عنوان " دليل تطوير نموذج سلسلة النتائج"، إذ قُدِّم فيه النموذج بوصفه إطاراً تحليلياً متكاملًا يقوم على ربطٍ سببيٍّ منظمٍ بين المدخلات والأنشطة والمخرجات والنتائج والأثر، بما يتيح تتبُّع مسار القيمة من الموارد إلى الأثر الاستراتيجي ضمن منطقي تفسيرٍ محكم (W.K. Kellogg Foundation, 2004).

ينفتح نموذج سلسلة النتائج على بناءٍ تحليلي يتدرج فيه الفعل من مادته الأولى نحو أثره الأبعد، إذ تتشكل المدخلات بوصفها طاقة كامنة تتوزع بين الموارد البشرية والمالية والمادية، لتأخذ طريقها داخل حيز الأنشطة التي تُعبّر عن الاشتغال التنفيذي في صورته المباشرة، ومن داخل هذا الاشتغال تتكثَّف المخرجات بوصفها تجسيداً قابلاً للرصد والقياس، غير أن القيمة التحليلية للنموذج تتجاوز هذا المستوى لتلامس طبقة أعمق تتبدى في النتائج التي تعكس تحولات سلوكية وقدراتية وبيئية ضمن أفق زمني قصير أو متوسط، قبل أن تستقر العملية بكاملها في مستوى الأثر إذ تتشكل التحولات طويلة المدى في بنية الأمن والاستقرار، ويغدو الفارق بين ما يُنتج وما يتغيَّر فارقاً مفاهيمياً حاسماً، إذ تتحدد المخرجات باعتبارها نتاجاً مباشراً للفعل، بينما تتجلى النتائج والأثر بوصفهما تمثلات التحول الذي يصيب الواقع بفعل ذلك الناتج، بما يمنح النموذج قدرة تفسيرية على تتبع مسارات التأثير من الفعل إلى البنية الأمنية في بعدها الاستراتيجي (INTRAC, 2024).

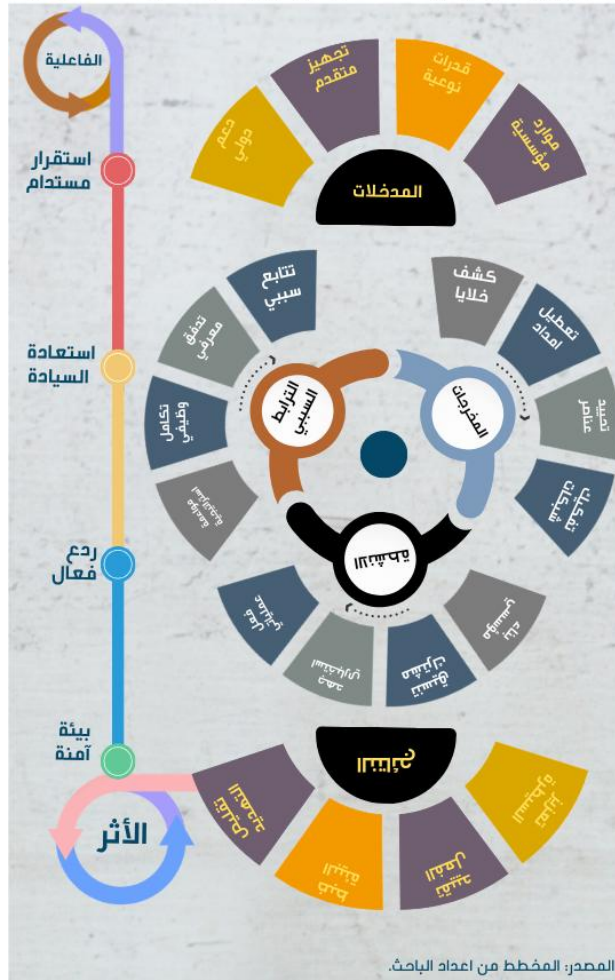
اتسع توظيف نموذج سلسلة النتائج داخل الدراسات الأمنية، ولا سيَّما في حقل مكافحة الإرهاب، إذ أتاح قراءة متماسكة للعلاقة بين الموارد المؤسسية، وأنماط التنفيذ العملي، والنتائج المتحققة على مستوى الاستقرار الأمني بما يُعزِّز القدرة على تقييم الفاعلية وفهم ديناميات الأداء ضمن انساق تتسم بالتعقيد والتداخل، واستناداً الى هذا الاطار يقتضي تقييم فاعلية جهاز مكافحة الإرهاب العراقي اعتماد مقارنة تحليلية تكشف الصلة بين الموارد المؤسسية التي امتلكها الجهاز، والأنشطة العملية والاستخباراتية التي باشرها، وما تمخض عنها من مخرجات مباشرة ونتائج أمنية وأثر استراتيجي أوسع، ولذلك تعتمد هذه الدراسة نموذج سلسلة النتائج (Logic Model) بوصفه نموذجاً تحليلياً يتيح تتبع العلاقة السببية بين المدخلات والعمليات والمخرجات والنتائج والأثر، بما يسمح بتقدير فاعلية الجهاز داخل البنية العامة للسياسة الدفاعية العراقية، وتظهر آلية الاشتغال على هذا النموذج في المخطط (3)، وعند تحليل فاعلية جهاز مكافحة الإرهاب، وفق هذا النموذج (ينظر مخطط (4)) يتضح الآتي:

أ. المدخلات

تكشف مدخلات تقييم فاعلية جهاز مكافحة الإرهاب بوصفها بنية تأسيسية تراكمية تبلورت ملاحظتها منذ عام 2003 إذ تدجج تشكُّله من نواة أولية ضمن إطار العمليات الخاصة إلى تكوين مؤسسي أكثر انتظاماً عبر مسارات تنظيمية وتدريبية متعاقبة، استقرت في هيئة مؤسسة أمنية-استخباراتية ذات تموضع سيادي متصل بمركز القرار العسكري، وفي هذا المستوى تُقرأ الفاعلية بوصفها نتاج تركيب نوعي استند إلى صرامة الانتقاء والتدريب المتخصص والتدرج المؤسسي واستيعاب الخبرة الدولية مترافقاً مع بناء قاعدة تدريبية مستقلة ووضوح في الموقع القيادي داخل بنية الدولة، ويتعزز هذا التكوين عبر إطار قانوني أعاد تحديد طبيعة الجهاز واختصاصاته وصلاحياته في مجالات التخطيط

والتحري والمراقبة والتنسيق وتعقب التمويل والعمل المشترك، لتتسع المدخلات على هذا النحو بما يتجاوز الموارد نحو

مخطط (3): مسار نموذج سلسلة النتائج في تقييم فاعلية جهاز مكافحة الإرهاب



المصدر: المخطط من اعداد الباحث.

عناصر الشرعيّة والتنظيم والوضوح الوظيفي بوصفها محددات تؤسس لقدرة الجهاز على التكيف مع بيئات تهديد متحركة، في ارتباط مع الاستراتيجية الوطنيّة لمكافحة الإرهاب 2021-2025 التي أعادت ضبط بيئة الاشتغال وربطت أداء الجهاز بمنظومة أوسع من التكامل والتحديث.

ب. العمليات

تمثل العمليات الميدان الذي تتكشف فيه المدخلات وتُعاد صياغتها في صورة فعلٍ تنفيذيٍّ مباشر، إذ يتجلى اشتغال جهاز مكافحة الإرهاب العراقي ضمن نسقٍ يعكس تحوُّلات التهديد في بنيته وامتداداته، ففي مرحلة المواجهة المباشرة مع تنظيم داعش خلال الأعوام 2014-2017 اتخذ الفعل العمليّ طابع المواجهة الواسعة (كما جرى بيانها في الصفحات السابقة) التي تجسدت في معارك مفصليّة شملت تحرير تكريت (2015) والرمادي (2015) والفلوجة (2016) وصولاً إلى معركة الموصل (2016-2017)، إذ جرى تفكيك تمركزات التنظيم واستعادة المجال الجغرافي عبر

تخطيطٍ مرن وتكاملٍ متعدد المستويات مع القوات الأمنيّة، مدعوماً بإسنادٍ جويٍّ مُكثفٍ وجهدٍ استخباريٍّ موجّهٍ ضمن بيئاتٍ قتاليّةٍ متباينة أظهرت قدرةً عاليةً على التكيف العمليّ، ثم تحوُّل الأداء بعد عام 2017 إلى نمطٍ أكثر تعقيداً ارتكز على الملاحقة الاستباقية وتفكيك البنى الشبكيّة الخفيّة، وبرزت عمليات نوعيّة شملت الإنزال الجوي في حوض حميرين وصحراء الأنبار، وتنفيذ كمائنٍ مركّزة، وتعقُّب القيادات، واستهداف المضافات والأنفاق، مع امتداد الفعل إلى الفضاء الرقمي بما يعكس انتقالاً في طبيعة الاشتغال العمليّ نحو إدارة تهديدٍ غير متمرکز، ويكشف هذا التشكل عن قدرة مؤسسيّة على إعادة تنظيم الأدوات بما ينسجم مع تحوُّلات التهديد، بحيث تغدو الفاعليّة نتاج مرونة بنيويّة تستوعب التبدُّل المستمر في طبيعة الصراع، وتتداخل الموارد مع الفعل ضمن بنيةٍ تكامليةٍ يتكاثف فيها البعدان العسكري والاستخباري في إطارٍ عمليٍّّ موحّد.

ج. المخرجات

تنبثق المخرجات بوصفها الامتداد المباشر للفعل العملياتي في صورة مؤشرات قابلة للرصد والقياس، بما يعكس بنية أداءٍ متماسكة ولدت نتائج مركبة تعبر عن كثافة الاشتغال واستمراريته داخل فضاءٍ عملياتيٍّ مُتصل، إذ لا تُحتزل هذه المخرجات في بعدها الكمي، إنما تتشكل من تراكبٍ يجمع بين حجم الإنجاز ونوعيته الأثر، فتشمل تفكيك الشبكات، وتعطيل البنى اللوجستية، واستهداف مراكز النقل داخل تنظيم داعش، الأمر الذي يُفضي إلى تقليص قدرته على الفعل المنظم وإرباك إيقاعه العملياتي، وتعمق دلالة هذه المخرجات من امتدادها عبر المجالين الميداني والمعلوماتي، إذ يتكامل الاشتباك المباشر مع تعقب النشاط الشبكي والرقمي في إنتاج نمط اشتغالٍ يعيد تشكيل البيئة الحاضنة للتهديد، ومن داخل هذا النسق تتولد ديناميّةٌ ضغطٍ مستمر تُقوض حرية الحركة والمبادأة، لتغدو المخرجات أساساً تحليلياً تُبنى عليه النتائج، وتتحول من مجرد إنجازٍ ظاهر إلى عمليةٍ منتجةٍ لآثارٍ تمتد داخل البنية الأمنية في مستوياتها اللاحقة (INTRAC, 2024).

في المواجهة الواسعة خلال المدة 2014-2017 تشكلت المخرجات ضمن نسق مزدوج تداخلت فيه استعادة المجال المكاني مع إنتاج خدمات أمنية عالية الحساسية، إذ برز الجهاز في لحظة اختلال شامل بوصفه نقطة ارتكاز ميدانية أعادت ضبط الإيقاع العملياتي، فقد حافظ على تموضعٍ حرج في مصفىٍ بيحي ضمن ميزان قوىٍ مختل بلغ فيه التفوق المعادي نسبة خمسة إلى واحد، قبل أن ينخرط في قيادة العمليات الكبرى لاستعادة المدن، ليقدم مخرجات كثيفة عبرت عن قدرة نوعية على تحويل بنيته الخاصة إلى أداة اقتحام حاسمة داخل سياق أهيارٍ أوسع للمنظومة الأمنية، وفي مستوى أعمق اتخذت المخرجات طابعاً نوعياً يتجاوز حدود الاشتباك المباشر، كما في تحرير نحو ألف طالب احتجزهم التنظيم رهائن في جامعة الأنبار مطلع حزيران 2014، وهي واقعة تكشف امتداد الوظيفة العملياتية إلى حماية المجال المدني، ويعزز هذا المسار بما أورده ويقي من نجاح الاستخبارات العراقية وعناصر من الجهاز في اختراق البنية الداخلية للتنظيم، بما أفضى إلى إرباك منظومته التنظيمية ودفع قيادته إلى تقييد قبول المتطوعين العراقيين خشية التسلل، لتغدو المخرجات هنا تعبيراً عن تأثير بنوي يمس الثقة الداخلية وآليات التجنيد والانضباط، ويتجاوز في دلالته الأثر الكمي المباشر إلى إعادة تشكيل منطق اشتغال التنظيم ذاته (Witty, 2015, 2018)، ثم أخذت مرحلة ما بعد التحرير الإقليمي تُعيد تشكيل صورة المخرجات ضمن أفقٍ يتقدم فيه الأمن الوقائي الاستباقي بوصفه نمط الاشتغال الغالب، إذ اتجه الأداء نحو تفكيك الشبكات وتعقب الملاذات ومعالجة الامتداد الرقمي للتهديد، وفي هذا السياق تعكس المؤشرات الكمية تحولاً في طبيعة الفعل، إذ سجل الجهاز خلال عامي 2020 و2021 تنفيذ 694 واجباً أفضت إلى مقتل 343 عنصرًا واعتقال 622، فيما كشفت بيانات عام 2020 وحده عن 253 عملية نتج عنها مقتل 206 واعتقال 292، إلى جانب تعقب 26,280 حساباً رقمياً، وهي أرقام تُحيل إلى انتقال المخرجات من الاشتباك المباشر إلى ملاحقة البنية الاتصالية والدعائية للتنظيم، ويتواصل هذا المنحى في 2022 عبر تنفيذ 216 عملية خلال الأشهر التسعة الأولى أسفرت عن قتل 53 واعتقال 105 وتدمير نحو 116 كهفًا ومضافة، ثم في 2024 إذ بلغت الحصيلة 344 عملية و70 قتيلاً و144 موقوفًا وتدمير 310 مأوى، بما يكشف تدرجاً واضحاً في توجيه المخرجات نحو تخفيف الملاذات وإدامة الضغط وتوسيع المجال الوقائي، ضمن نسقٍ عملياتيٍّ يعيد توزيع الجهد من السيطرة المكانية إلى إدارة التهديد في بنيته الشبكية (وكالة الأنباء العراقية [واع], 2022, 2025, 2021, 2022). (Xinhua, 2021, 2022, 2025, 2022).

وتعزز الدلالة النوعية للمخرجات حين تُستحضر عبر نماذج عملياتية مركزة تكشف اشتغال الجهاز على العقد القيادية والبنى اللوجستية بالتوازي مع استهداف العناصر، إذ يتخذ الفعل طابعاً تركيبياً يتجاوز الاشتباك المباشر إلى إعادة تشكيل البنية الداخلية للتهديد ففي عملية قره جوخ خلال آذار 2021 جاء الفعل ضمن نسق عملياتي متعدد المستويات، سبقه تمهيد جوي مكثف بثلاثين ضربة من التحالف الدولي، ثم أعقبته مدهامة برية انتهت بتدمير أوكار وقتل عناصر، ضمن تنسيق مع البيشمركة وطيران الجيش، بما يعكس اندماج المدخلات الدولية في إنتاج مخرجات ميدانية دقيقة، ويتكرر هذا النمط في وادي الشاي عام 2019 عبر قتل 16 عنصراً وتدمير 21 مضافة و 14 نفقاً وفي الربطة عام 2023، إذ جرى استهداف 22 عنصراً بينهم قيادات، وصولاً إلى عمليات 2024 التي أعلنت فيها القيادة المركزية الأمريكية تنفيذ ضربات ومدهامات استهدفت قيادات عليا وأفضت إلى قتل عناصر مع تأكيد توجه الإسناد الاستخباري نحو تعطيل شبكات الهجوم، وهو ما يكشف انتقال المخرجات من استهداف الأفراد إلى تفكيك البنية الشبكية، وتكسب هذه المخرجات معناها الأعمق حين تُقرأ بإزاء كلفتها العملية، إذ تشير تقديرات وبيتي إلى خسائر تراوحت بين 3,700 و 4,000 بين قتيل وجريح حتى منتصف 2016، مع بلوغ نسب الخسارة في معركة الموصل مستويات قاربت 40% أثناء العمليات ولامست 60% مع نهايتها، لتغدو المخرجات هنا تعبيراً عن فاعلية عالية الكثافة مقترنة باستنزاف بشري يفسر لاحقاً التحول نحو نمط استباقي أكثر اقتصدًا في إنتاج الأمن (U.S. Central Command, 2024; Witty, 2018; Anadolu Agency Staff, 2023; العربية.نت, 2019; Xinhua, 2021).

في سياق تقييم الفاعلية وفق نموذج سلسلة النتائج، تتقدم كلفة إنتاج المخرجات بوصفها مؤشراً تفسيرياً مُكملاً يكشف البعد الخفي للأداء، إذ لا تفصل كثافة الفعل عن حجم الاستنزاف الذي يرافقه، ولا يُقرأ الإنجاز بمعزل عن قدرته على الاستمرار، وتقدم معطيات مرحلة ما بعد 2014 صورة واضحة عن هذا البعد، إذ تشير تقديرات وبيتي إلى أن خسائر جهاز مكافحة الإرهاب بين عامي 2014 ومنتصف 2016 تراوحت بين 3700 و 4000 بين قتيل وجريح، وهو رقم مرتفع قياساً بحجم القوة، مع تضمن هذه الحصيلة نحو 400 قتيل، بما يعكس كلفة بشرية ثقيلة رافقت إنتاج المخرجات خلال معارك الاستعادة، ويتعمق هذا المؤشر في معركة الموصل (2016-2017)، إذ قُدرت خسائر القوات العراقية في الجانب الشرقي بنحو 500 قتيل و 3000 جريح، مع ترجيح أن الحصة الأكبر منها تعود للجهاز، ثم أُشير إلى بلوغ نسبة الخسائر 40% أثناء سير العمليات وارتفاعها لاحقاً إلى نحو 60% مع نهاية المعركة، وفق تقديرات متقاطعة نقلها وبيتي، وفي هذا المستوى تُفهم الكلفة بوصفها محددًا بنيويًا يُفسر حدود القدرة على الحفاظ على الوتيرة نفسها من المخرجات عبر الزمن، ويكشف في الوقت ذاته منطق التحول اللاحق نحو نمط اشتغال استباقي أكثر اقتصدًا في استخدام القوة، وأشد قدرة على تحقيق الضغط الأمني بكلفة أقل نسبيًا بعد انحسار المعارك الحضرية واسعة النطاق (Witty, 2018).

د. النتائج

تتبدى النتائج في هذا المستوى بوصفها تحولاً نوعياً في بنية التهديد أكثر من كونها امتداداً مباشراً للمخرجات إذ ينكشف أثر الفعل العملياتي في تفكيك نمط السيطرة المكانية ل تنظيم داعش ودفعه نحو حالة من التشتت البنوي أعادت توزيع وجوده ضمن تشكيلات شبكية ضعيفة الترابط، وفي هذا السياق يغدو تغير مسرح الاشتباك انعكاساً لاختلال داخلي أصاب قدرته على إعادة التنظيم، إذ تنكمش قابلية التخطيط والتجميع لصالح حركات محدودة محكومة بإيقاع ضغط متصل، ويأخذ هذا التحول دلالاته الأعمق في إعادة توجيه الجهد الأمني نحو استهداف البنى

المنتجة للفعل الإرهابي من موارد واتصالات وبيئات حاضنة، بحيث يغدو تفكيك شروط الإمكان ذاتها جزءاً من تفكيك التهديد في بنيتها، لا مجرد احتوائه في مظهره، وعلى هذا الأساس تُقرأ فاعلية جهاز مكافحة الإرهاب العراقي خلال المدة 2014-2024 عبر التحولات التي طالت سلوك الخصم وامتداده المكاني وأنماط اشتغاله، إذ يتضح أن الفعل الأمني لم يقف عند حدود تراكم العمليات، إنما أسهم في إعادة تشكيل صورة التهديد ضمن فضاءٍ أكثر تقييداً انتقل فيه من تنظيمٍ قادرٍ على فرض تموضعٍ واسعٍ إلى تشكيلاتٍ متناثرةٍ تتحرك في بيئاتٍ هامشيةٍ وتحت ضغطٍ مستمر، وبذلك تعبر النتائج عن تحولٍ بنيويٍ في طبيعة التهديد لا عن تغيرٍ كميٍ في مستواه، وهو ما يمنح القراءة طابعاً تفسيرياً يكشف ديناميات التحول داخل البيئة الأمنية. (INTRAC, 2024؛ وكالة الأنباء العراقية [واع]، 2024؛ رووداو، 2021).

تتجسد أولى النتائج في انحسار حرية حركة تنظيم داعش وانزياحه عن منطق السيطرة المكانية نحو نمط اشتغالٍ يقوم على التخفي والتموضع داخل جيوبٍ وعرةٍ ومعزولة، إذ يتبدى حضوره في فضاءاتٍ صحراويةٍ وسلاسل جبلية بعيدة عن المراكز الحضرية ضمن سلوكٍ عملياً يتجه إلى الاحتماء أكثر من التمدد، وفي هذا السياق تتكشف طبيعة الفعل الذي بات يمارسه بوصفه حركاتٍ متقطعةٍ محدودة الأثر محكومة بإيقاعٍ ضغطٍ مستمر يفقدها القدرة على التحول إلى تمرکزٍ مستقر، وهو ما يعكس تحولاً في بنيته العملية من فاعلٍ يسعى إلى فرض السيطرة وإدارة المجال إلى تشكيلاتٍ متناثرةٍ تعمل ضمن شروط تقييدٍ صارمة تفرضها البيئة الأمنية، وتكتسب هذه النتيجة دلالتها من مساهمها بجوهر القدرة على التمكين المكاني لا بحجم النشاط فحسب، وقد تعزز هذا الاستنتاج عبر المؤشرات الميدانية الكمية التي جرى عرضها في الفقرات السابقة. (وكالة الأنباء العراقية [واع]، 2024؛ رووداو، 2021)، أما النتيجة الثانية فتتجلى في تحولٍ مركز النقل الأمني نحو استهداف البنى التي تُمكن الفعل الإرهابي من التشكل والاستمرار، إذ لم يعد الاشتغال مقتصرًا على ملاحقة العناصر بوصفها أهدافاً منفردة، ولكنه امتد ليطلق منظومات الإيواء والاتصال والإسناد لدى تنظيم داعش بما في ذلك الفضاء الرقمي بوصفه امتداداً وظيفياً للميدان، وفي هذا المستوى يتضح أن الضغط الأمني أعاد صياغة ذاته في صورة فعلٍ وقائيٍ مستمر يستبق التهديد ويعمل على تفكيك شروط إنتاجه، الأمر الذي انعكس في تقليص قدرة التنظيم على الحركة بين القواطع، وإضعاف قابليته على الحفاظ على شبكات اتصال وإيواء قادرة على دعم دورة العنف، وقد عُرضت هذه التحولات عبر مؤشراتٍ كميةٍ مفصلةٍ في موضعٍ سابق، بما يتيح قراءتها هنا بوصفها دليلاً على انتقال الفعل الأمني من منطق الاستجابة إلى منطق التحكم البنوي في التهديد. (موازن نيوز، 2022؛ شفق نيوز، 2023؛ وكالة الأنباء العراقية [واع]، 2025).

وعلى المستوى النوعي العميق تتبدى النتائج في صورتها الأكثر تركيبياً حين تُقرأ بوصفها أثراً أصاب تماسك تنظيم داعش الداخلي وبنيته الإدراكية، إذ لم يعد الاشتغال الأمني مقتصرًا على إتهام القدرات الظاهرة، إنما امتد ليطلق منطق الثقة والتنظيم الذي يقوم عليه الفعل الإرهابي، ففي مرحلةٍ مبكرةٍ من الصراع حافظ جهاز مكافحة الإرهاب العراقي على قدرة تنفيذ مهام عالية الحساسية ضمن بيئة قتالٍ حضريٍ متصاعد، كما في تحرير رهاين جامعة الأنبار بما يكشف استمرار الفاعلية النوعية رغم تحول طبيعة الاشتغال، ويتعمق هذا الأثر مع ما أشار إليه وبيتي من اختراقٍ بنيويٍ داخل التنظيم أفضى إلى إرباكٍ داخليٍ دفع قياداته إلى تقييد أنماط التجنيد، وهو تحولٌ يمس آليات الانضباط والثقة قبل أن يمس البيئة البشرية، ويأخذ هذا المسار امتداده في استهداف الملاذات والبنى اللوجستية، إذ يغدو تدمير المضافات والأنفاق وإضعاف شبكات الإسناد جزءاً من تفكيك البنية الشبكية للتنظيم، وقد انعكس هذا المعنى في الخطاب الدولي بصيغةٍ أكثر تحديداً عبر توصيفات "تعطيل" و"إضعاف" شبكات الهجوم، بما يكشف انتقال النتائج

من تحييد العناصر إلى تفويض شروط الاستمرار البيوي للفعل الإرهابي. (Witty, 2015)؛ الحدث، 2019؛ وكالة شينخوا، 2021؛ U.S. Central Command, 2024)، وفي مستوى أعمق، تبلور نتيجةً مؤسسيةً تمس طبيعة جهاز مكافحة الإرهاب العراقي ذاته إذ تكشف خبرة الاستنزاف عن إعادة صياغة داخلية لمنطق الاشتغال لا بوصفها استجابةً ظرفيةً، وإنما كترابحٍ خيراتٍ أعاد تنظيم العلاقة بين الكلفة والفاعلية، فقد أظهرت التجربة الممتدة منذ عام 2014 انتقال الجهاز من نمط أداءٍ يقوم على المواجهة الواسعة عالية الكلفة إلى نموذجٍ أكثر ضبطاً وانتقائيةً يركز على توظيف المعلومة، وتكثيف الضربات الدقيقة، وتوسيع الاشتغال الوقائي، بما يعكس قدرةً مؤسسيةً على امتصاص ضغط الاستنزاف وإعادة إنتاج الذات ضمن شروطٍ أكثر استدامة وفعاليةً. (Witty, 2018).

وعلى هذا الأساس يمكن رد النتائج المتحققة خلال المدة 2014-2024 إلى ثلاث حركاتٍ متداخلة أعادت تشكيل المشهد الأمني في العراق، تمثلت أولاً في إعادة صياغة التهديد الذي انتقل من بنيةٍ متركزة إلى تشكيلٍ شبكيٍ متناثر لدى تنظيم داعش، وثانياً في إعادة توجيه الفعل الأمني نحو نمطٍ وقائيٍ قائمٍ على الضغط المستمر بدل الاستجابة اللاحقة، وثالثاً في إعادة بناء البنية المؤسسية ل جهاز مكافحة الإرهاب العراقي عبر تحويل خبرة الاستنزاف إلى قدرةٍ تكيفيةٍ مستدامة، وفي هذا السياق تغدو النتائج المجال الذي تتكشف فيه القيمة الفعلية للأداء، إذ يقاس النجاح بما أُجْر من أفعالٍ وبما أحدثته من تحوّلٍ في بنية التهديد ومنطق الاشتباك، في حين يستقر البعد البيوي المرتبط بمنع عودة التمكين المكاني للتنظيم في مستوى الأثر الاستراتيجي الذي يتجاوز النتائج ضمن السلسلة التحليلية للنموذج. (U.S. Central Command, 2024؛ وكالة الأنباء العراقية [أ.ع.أ.]، 2024).

هـ. الأثر الاستراتيجي

يتبدى الأثر الاستراتيجي لفاعلية جهاز مكافحة الإرهاب العراقي بوصفه حصيلةً تراكميةً تتجاوز الفعل العملياتي إلى إعادة تنظيم العلاقة بين الدولة والتهديد داخل المجال الأمني الوطني، إذ أسهم الأداء الممتد منذ عام 2014 في نقل البيئة العراقية من حالة الانكشاف الحاد إلى مستوى من الضبط النسبي للمخاطر، بما أعاد للدولة قدرةً أعلى على الإمساك بإيقاع التهديد ومنع تحوّلِهِ إلى تمكينٍ مكانيٍ واسع، كما تجلّى في المراحل الحرجة من الصراع مع تنظيم داعش، وعلى هذا الأساس يتجلّى الأثر في استعادة الفاعلية السيادية أكثر من تجلّيه في مجرد تقليص عدد الهجمات، إذ تظهر قيمته حين تصبح الدولة قادرة على إعادة تعريف مسرح الاشتباك وحدود الحركة ومجالات المبادأة فتغدو التنظيمات الإرهابية محكومة بإيقاعٍ أمنيٍ تفرضه المراقبة والاستباق والتدخل السريع، ويتراجع حضورها من صيغة التمدد والاحتلال إلى نمط البقاء المتقطع داخل فضاءاتٍ وعرةٍ ومفكّكة، ومن ثمّ يبرز الجهاز بوصفه ركيزةً مركزيةً في إعادة بناء القدرة المؤسسية للدولة على إدارة التهديدات غير التماثلة ضمن إطارٍ منضبطٍ يقوم على التكامل بين الفعل العملياتي والعمق الاستخباري والتنسيق متعدد المستويات، بما منح السياسة الدفاعية العراقية سنداً نوعياً أعاد تعريف الأمن بوصفه وظيفةً مستمرةً داخل بنية الدولة، لا استجابةً ظرفيةً لحادثٍ طارئ، وبذلك تحقّق الأثر الاستراتيجي في مستوى الضبط الأمني ومنع عودة التمكين الإرهابي، وترسّخ عبر تحويل الإنجاز الميداني إلى قدرةٍ سياديةً على تنظيم المجال الأمني وإدامة الردع الوقائي عبر الزمن.

غير أنّ هذا الأثر، كلّما امتد نحو المدى البعيد، يفتح على طبقةٍ أعمق تكشف أن الإنجاز الأمني، على أهميته ما يزال يحتاج إلى استكمالٍ بيويٍ داخل الحقل الاجتماعي والثقافي والاقتصادية التي تُنتج قابلية الجذب نحو التطرف إذ يعكس إقرار الاستراتيجية العراقية لمكافحة الإرهاب (2021-2025) وعياً مؤسسياً بتوسيع نطاق المكافحة

خارج الحقل الأمني الضيق، عبر التأكيد على التنسيق المؤسسي ومواجهة التطرف العنيف وتعزيز الوعي المجتمعي وتنفيذ مبادرات قريبة من المجتمع وقياس أثرها، غير أن القراءة التحليلية لهذا الإطار تشير إلى استمرار تركز الثقل في ميادين المعالجة التنفيذية والردعية، في مقابل بقاء الدائرة الأعمق، المتصلة بإشكالات الهوية الوطنية، وضيق الفرص الاقتصادية، وهشاشة البنى الثقافية والفكرية، بحاجة إلى سياسات أكثر تحديداً وبرامج أكثر إحكاماً من حيث التصميم والتنفيذ والقياس، وفي هذا السياق يتجلى الأثر الاستراتيجي في العراق بوصفه أثراً مزدوج البنية: أثر راسخ في ميدان

المنع والاحتواء وإعادة بناء السيطرة، وأثر محدود الاكتمال في ميدان المعالجة البيئية للأسباب الدافعة لإعادة إنتاج التطرف، إذ تتطلب المكافحة بعيدة المدى اشتغلاً متكاملًا على الهوية والاندماج والفرص والثقافة، بقدر ما تتطلب اشتغلاً على الأداة الأمنية، وعندما تبقى هذه الحقول محمولة على عناوين عامة دون ترجمتها إلى سياسات قطاعية قابلة للقياس والتقييم المحلي، فإن الأثر الاستراتيجي يظل عالي القيمة في منع الانهيار، محدود الاكتمال في إنتاج وقاية مجتمعية شاملة، ومن داخل هذا التباين تتحدد حدود الأثر الأبعد، إذ استعادت الدولة قدرتها على التحكم بالتهديد، بينما يظل تحويل هذا التحكم إلى استقرار تاريخي راسخ رهناً بقدرتها على نقل الاستراتيجية من مستوى الإطار العام إلى مستوى البرامج التنفيذية القابلة للقياس، بما يجعل مكافحة الإرهاب جزءاً من مشروع وطني لإعادة بناء المجتمع، لا مجرد آلية لإدامة السيطرة على العنف.

مخطط (4): مؤشرات فاعلية جهاز مكافحة الإرهاب وفق نموذج سلسلة النتائج (Logic)

مستوى النموذج	مضمون المستوى في حالة جهاز مكافحة الإرهاب	مؤشرات الفاعلية المستخلصة
المدخلات	التأسيس المؤسسي، الهيكل التنظيمي، الارتباط بالقيادة العام للقوات المسلحة، قانون الجهاز لسنة 2016، تعليمات 2021، التدريب الداخلي والخارجي، الأكاديمية، الدعم الدولي، البنية الاستراتيجية.	وضوح الإطار القانوني والتنظيمي و قدرة الجهاز على العمل ضمن بنية قيادة وسيطرة مستقرة.
العمليات	معارك التحرير الكبرى، العمليات الخاصة، العمل الاستخباري، العمليات الاستباقية، الإنزال الجوي، الكمان، التنسيق مع القوات الأمنية والتحالف الدولي، العمل الرقمي.	القدرة على تنفيذ عمليات معقدة في بيئات حضرية وصحرافية وجبلية بكفاءة عالية.
المخرجات	تحرير المدن والمناطق، قتل واعتقال عناصر التنظيم، تدمير الأنفاق والمضادات، إحباط العمليات، ملاحقة الحسابات الإرهابية، ضبط الأسلحة والمتفجرات.	نجاح الجهاز في بناء جهد استخباري دقيق سبق الفعل العملي وعزز دقة الاستهداف.
النتائج	تقليص قدرة داعش على السيطرة، تفكيك الخلايا الثامنة، منع إعادة التشكل، رفع كفاءة الأمن الوقائي، تعزيز التنسيق بين الجهاز والجهات الأخرى.	ارتفاع عدد العمليات، والقتلى، والمعتقلين، والمضادات والأنفاق المدمرة.
الأثر	استعادة السيطرة على الأرض، تعزيز الاستقرار الأمني، رفع الثقة بالمؤسسة الأمنية، دعم شرعية الدولة، ترسيخ مكانة الجهاز في السياسة الدفاعية العراقية.	الانتقال من منطق التحرير المباشر إلى منطق الأمن الوقائي والعمليات الاستباقية.
		الإسهام في استعادة السيطرة وتعزيز الاستقرار ورفع ثقة الدولة والمجتمع بالمؤسسة الأمنية.
		اتساع دائرة التنسيق مع القوى الأمنية الوطنية والشركاء الدوليين.
		ارتفاع مستوى التعاون الأهلي والمعلوماتي مع الجهاز.
		الالتزام بحماية المدنيين وقواعد الاشتباك وإدارة النزوح والعمرات الأمنية.
		استمرار فعالية الجهاز بعد هزيمة داعش ميدانياً وعدم الحصار دوره بمرحلة التحرير الكبرى.

4. مناقشة النتائج

تكشف نتائج التقييم أن فاعلية جهاز مكافحة الإرهاب في العراق اتخذت صورة مركبة تقوم على مفارقة تحليلية واضحة: فقد ارتفعت الفاعلية في مستوى الأداة التنفيذية ارتفاعاً لافتاً، فيما ظل امتدادها إلى البيئة الاستراتيجية الأوسع محدوداً ومتفاوت العمق، وهذه النتيجة تمثل الحكم المركزي الذي تقود إليه الدراسة، لأن ما أظهره الجهاز من كفاءة في التحول من المواجهة الواسعة إلى العمل الوقائي-الاستخباري، ومن قدرة على تفكيك البنى العملياتية للتنظيمات الإرهابية ومنع عودتها إلى نمط التمكين المكاني، لا يعني بالضرورة أن السياسة الدفاعية

العراقية بلغت مستوى الاكتمال في إنتاج استقرار استراتيجي طويل الأمد، ومن ثم فإن القيمة الحقيقية للمناقشة لا تنصرف إلى إعادة وصف ما تحقق ميدانياً، ولكن إلى تفسير ما تعنيه هذه الفاعلية بالنسبة لمفهوم بناء القوة في الدول الخارجة من الانكشاف، وما تكشفه في الوقت نفسه من حدود البيئة الحاضنة لهذا النجاح، وتسمح نتائج التقييم باستنتاج أن المؤسسة مثلت العامل التفسيري الأكثر حسماً في إنتاج هذه الفاعلية، فنجاح الجهاز لم يصدر عن كثافة العمليات وحدها، ولا عن المهارة القتالية بمعناها المباشر، إنما عن بنية مؤسسية واضحة الموقع والاختصاص قادرة على تحويل الانتقاء الصارم، والتدريب المتخصص، والإسناد القانوني، والارتباط المستقر بمركز القرار، إلى طاقة تنفيذية ذات كفاءة عالية، ومن هذه الزاوية تقدم التجربة العراقية دلالة نظرية مهمة مفادها أن مكافحة الإرهاب داخل البيئات التي عانت تفككاً مؤسسياً أو اختلالاً في بنية القوة، تحتاج إلى مؤسسة نخوية ذات تعريف وظيفي دقيق أكثر مما تحتاج إلى تشكيلات موسعة تتحرك بمنطق الاستجابة الظرفية، فالجهاز كما تكشفه النتائج هو قوة صدام مباشر مع التهديد ومؤسسة تراكمت داخلها الخبرة والاحتراف والقدرة على الدمج بين المعلومة والتنفيذ، وهو ما منح فاعليته طابعاً مستداماً نسبياً، ورفعها من مستوى الإنجاز الميداني إلى مستوى القيمة التفسيرية في بناء أدوات الدولة الأمنية .

زيادة على ما تقدم أن معنى الفاعلية في الحالة العراقية لا يُفهم إلا من خلال التحول الذي أصاب بنية التهديد نفسه، فالتنظيم الإرهابي الذي كان يتجسد في مرحلة سابقة بوصفه كياناً متمركزاً يمتلك الأرض والقيادة والموارد والقدرة على فرض الإيقاع، انتهى تحت ضغط الفعل العسكري والاستخباري إلى نمط أكثر تشظياً وسيولة تتحرك فيه الخالبا ضمن بيئات هامشية، وتفقد فيه القدرة على التجميع والتمركز المستقر، وهذا التحول لا يعني اختفاء التهديد، بقدر انتقاله من صورة ظاهرة إلى صورة متخفية، وهو ما يمنح نتائج التقييم معنى أعمق من مجرد القول بنجاح المكافحة، فالدلالة الأبرز هنا أن الفاعلية تُقاس بقدرة الدولة على ملاحقة التهديد بعد تحوله وليس بتحرير الأرض فقط، وإجبار الخصم على العمل في شروط أكثر هشاشة وانكشافاً، ومن ثم فإن تجربة الجهاز تكشف جانباً من التحول الذي أصاب السياسة الدفاعية العراقية نفسها، إذ انتقلت الحاجة من إدارة معركة تحرير إلى إدارة تهديد هجين ومتغير، وهو انتقال يفرض على الفاعلية أن تكون تكيّفاً مستمراً لا انتصاراً نهائياً.

وتشير النتائج أيضاً إلى أن ما تحقق لم يكن حصيلة جهاز يعمل في عزلة، إنما نتيجة اشتغال داخل منظومة أمنية-عسكرية أوسع بلغت فاعليتها ذروتها كلما ارتفع مستوى التكامل بين الجهد الاستخباري، والإسناد الجوي والتنسيق العملي، والدعم الدولي، وبعض أشكال الإسناد المحلي، وهنا تكتسب التجربة دلالة منهجية إضافية (ما يفتح المجال لدراسات أخرى لقياس الفاعلية بين المؤسسات الوطنية والتعاون الدولي) لأن تقييم الجهاز قاد إلى نتيجة تتجاوز حدوده التنظيمية المباشرة: فمكافحة الإرهاب لا تنتجها أداة منفردة مهما بلغت كفاءتها، ولكن تنتجها بيئة مؤسسية تتقاطع داخلها المعلومات والموارد والتوقيتات وسلاسل القرار، وبهذا المعنى فإن الفاعلية التي أظهرها الجهاز كانت أيضاً مؤشراً على أن السياسة الدفاعية العراقية، حين تقترب من صيغة التكامل، تصبح أكثر قدرة على إنتاج نتائج مركبة وعميقة، أما حين يضعف هذا التكامل؛ فإن كفاءة الأداة التنفيذية نفسها تجد حدودها الموضوعية.

غير أن المناقشة تبلغ معناها النقدي الحقيقي حين تنتقل من صلاية الأداة إلى هشاشة الحقل الأوسع الذي يفترض به أن يحول النجاح الأمني إلى استقرار استراتيجي مستدام، فالتقييم يثبت بوضوح أن العراق أحرز تقدماً كبيراً في جانب المكافحة الصلبة، من حيث تقويض البيئة العسكرية والتنظيمية للتهديد، لكنه لم يبلغ بعد مستوى الحسم البيوي في المجالات التي يتعدى منها التطرف على المدى البعيد، فإقرار الاستراتيجية العراقية لمكافحة الإرهاب

2021-2025 كشف وعيًّا ومؤسسيًّا بتوسيع الإطار العام للمكافحة، عبر الحديث عن التنسيق والوقاية ورفع الوعي وتنفيذ مشاريع مجتمعية، إلا أن هذا الإطار ظل، في مجمله، أقرب إلى التوجيه العام منه إلى حزمة سياسات قطاعية محكمة ومقيّسة، ومن هنا تظهر فجوة جوهرية بين نجاح الأداة التنفيذية وبين محدودية البناء الوقائي العميق؛ إذ بقيت موضوعات مثل الهوية الوطنية الجامعة، وفرص العمل، والسياسات الثقافية الموجهة لمقاومة الخطاب المتطرف، والبرامج المجتمعية القابلة للقياس، أقل حضورًا في مستوى المعالجة الفعلية مما هي عليه في مستوى التشخيص أو الإعلان وهذه الفجوة تحمل دلالة استراتيجية حاسمة: فالنجاح العملي، مهما ارتفعت كفاءته، لا يتحول تلقائيًا إلى أثر استراتيجي مستدام ما لم يُسند بسياسة وقائية بنوية تعالج الشروط التي تسمح بإعادة إنتاج التطرف داخل المجتمع وبذلك فإن النتائج لا تكشف فقط عن نجاح الجهاز، بقدر ما تكشف عن قصور البيئة الدفاعية والسياساتية الأوسع في تحويل الردع الأمني إلى استقرار مجتمعي طويل المدى.

وعليه فإن مناقشة النتائج تقضي إلى حكم استراتيجي مركب، لا يحتزل التجربة في نجاح مطلق، ولا يدفعها نحو حكم سلمي شامل، بقدر ما يضعها في موضعها التفسيري الدقيق: لقد نجح جهاز مكافحة الإرهاب في أن يكون أداة تنفيذية عالية الفاعلية داخل بيئة عراقية شديدة الاضطراب، ونجح في تقويض التهديد في مستواه العسكري والتنظيمي، وفي دعم قدرة الدولة على استعادة السيطرة ومنع عودة التمكين الإرهابي، إلا أن هذا النجاح نفسه كشف حدود المقاربة التي تكفي بالأداة، وأظهر أن السياسة الدفاعية العراقية ما تزال بحاجة إلى انتقال أوسع من منطق المكافحة القطاعية إلى منطق التخطيط الدفاعي متعدد المجالات، الذي يصل بين الأمن والهوية، وبين الردع والتنمية، وبين المعلومة والثقافة، وبين نجاح الجهاز واستكمال مشروع الدولة، ومن هذا المنظور فإن القيمة الأعمق لتجربة الجهاز لا تكمن في أنها قدمت نموذجًا آمنًا ناجحًا فحسب، بقدر ما أنها كشفت في الوقت نفسه السقف الذي تبلغه الفاعلية حين تبقى محمولة على كفاءة الأداة أكثر مما تتركز على اكتمال البيئة الاستراتيجية الحاضنة لها.

الخاتمة

ينكشف تطبيق نموذج سلسلة النتائج على تجربة جهاز مكافحة الإرهاب عن فاعلية تبلورت داخل نسقٍ تراكمي انتظمت فيه المؤسسية مع الخبرة، والقانون مع الممارسة، والتدريب مع الفعل، فانبثقت عنه أداة تنفيذية عالية الكفاءة استطاعت تحويل المدخلات إلى مخرجات ونتائج وأثرٍ أمني متصل داخل المجال، وتأخذ هذه التجربة دلالتها من كونها أعادت إدراج مكافحة الإرهاب داخل بنية السياسة الدفاعية بوصفها اشتغاليًّا سياديًّا يمتد في عمق الدولة، إذ تتقاطع إدارة التهديد مع صيانة المجال وإعادة إنتاج الاستقرار داخل بيئةٍ تتكاثر فيها الضغوط وتتسارع فيها أنماط الخطر ويتكثف هذا المعنى في تموضع الجهاز بوصفه تعبيرًا عن قدرة الدولة على إنتاج أداة نوعية عالية الانضباط، وفي الوقت ذاته بوصفه كاشفًا لحدود البيئة الحاضنة التي يتحدد ضمنها مدى انتقال الإنجاز من التفوق الميداني إلى الاستقرار الممتد داخل الزمن.

وتأخذ موجبات تعزيز السياسة الدفاعية اتجاهها داخل مستويين متداخلين؛ مستوى يعيد ترسيخ الفاعلية العملية والاستخباراتية ضمن إطار أكثر إحكامًا، ومستوى يتجه نحو إعادة بناء البيئة الاستراتيجية التي تحتضن هذه الفاعلية، وإعادة تنظيم التهديد داخل صيغٍ شبكية مرنة تعيد طرح الفعل الدفاعي داخل أفقٍ يتصل بإدارة المجال بقدر اتصاله بمواجهة العدو، إذ يتطلب ذلك اشتغاليًّا يعيد ترتيب العلاقة بين التخطيط الدفاعي وبناء المناعة الوطنية، ويمنح السياسات الدفاعية امتدادًا يتصل بالهوية والثقافة والاقتصاد إلى جانب الأدوات الصلبة، ومن هذا الأفق تتحدد مسارات التطوير في تعميق البعد الاستراتيجي للمكافحة داخل تخطيط متعدد المجالات، وتحديث بنية التجهيز

والتسليح وفق طبيعة التهديد، وإدماج الأمن السيبراني والأدوات الذكيّة داخل دورة القرار، وتوسيع التكامل المؤسسي بين الفاعلين الأمنيين والاستخباريين، إلى جانب تعزيز المناعة المجتمعيّة عبر التعليم والثقافة وتنظيم المجال العام، وربط المكافحة بالبنية الاقتصاديّة بما يعيد تقليص الفجوات المنتجة للتطرف، ويأخذ هذا المسار اكتماله في تحويل الخبرة العراقيّة إلى مرجعيّة مؤسسيّة قابلة للتجميع والتطوير والتدويل، بما يضعها داخل دائرة التأثير في الخيارات الدفاعيّة الوطنيّة والنقاشات الدوليّة المرتبطة بالتهديدات المركبة.

المصادر:

1. اسعدي، إبراهيم. (2021). الإطار الدستوري للسياسة الدفاعية القطرية. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
2. أمر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم (2) لسنة 2003. الوقائع العراقية.
3. أمر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم (22) لسنة 2003. الوقائع العراقية.
4. التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب. (2025). عن التحالف: نشأة التحالف والرؤية الاستراتيجية. <https://www.imctc.org/ar/Pages/default.aspx>.
5. الجنابي، علي أحمد عبد مرزوك. (2024). توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في المؤسسات الأمنية. بغداد.
6. الجنابي، قاسم محمد عبيد. (2017). جيوبوليتيك الأمن الوطني العراقي: دراسة في التحديات. مجلة قضايا سياسية.
7. جهاز مكافحة الإرهاب. (2021). الاستراتيجية العراقية لمكافحة الإرهاب 2021-2025. بغداد.
8. الحدث. (2019، 26 أبريل). مكافحة الإرهاب: تظهير وادي الشاي بالكامل بإشراف الساعدي. <https://www.alhadath.net/iraq/2019/04/26>.
9. الحسين، أحمد مصطفى. (2002). مدخل إلى تحليل السياسات العامة. عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية.
10. الحمداني، رعد. (2008). واقع المؤسسات والقوات الأمنية والعسكرية العراقية الجديدة ومدى قابليتها للإصلاح. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
11. الرمضاني، مازن إسماعيل. (1971). السياسة الخارجية: دراسة نظرية. بغداد: دار الحكمة.
12. روداو. (2021، 27 ديسمبر). "نفق للقرارات البشرية". جهاز مكافحة الإرهاب: نفذنا 329 عملية وقتلنا أكثر من 100 إرهابي في 2021. <https://www.rudawarabia.net>
13. شاكر، فراس جمال. (2017). تطور العقائد القتالية في الاستراتيجية العسكرية الأمريكية بعد عام 2001. معهد العلمين للدراسات العليا.
14. شفق نيوز. (2023، 27 ديسمبر). جهاز مكافحة الإرهاب بالعراق: مقتل واعتقال نحو 200 إرهابي في العام 2023. <https://shafaq.com/ar/>
15. العمار، معمر منعم صاحي. (2014). الدولة واستراتيجية التغيير. جامعة النهدين.
16. عمران، مهند. (2013). أثر القوة والقدرة وحرية العمل في الاستراتيجية الشاملة للدولة. رسالة ماجستير، جامعة النهدين.
17. عمير، حسن تركي. (2015). المؤسسة العسكرية العراقية في مواجهة التنظيمات الإرهابية. مجلة دفاتر السياسة والقانون.
18. الكريلاوي، عبد المهدي. (2014). خطبة الجمعة بشأن الأوضاع الراهنة في العراق. العتبة الحسينية المقدسة.
19. المعموري، علي عبد الهادي. (2015). سياسة الأمن الوطني في العراق بعد 2003. رسالة ماجستير، جامعة النهدين.
20. مقلد، إسماعيل صبري. (2011). مبادئ العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات. مصر: دار القاهرة للنشر.
21. موازين نيوز. (2020، 19 ديسمبر). خلال عام.. مكافحة الإرهاب ينفذ 253 عملية عسكرية ضد داعش. <https://www.mawazin.net/Details.asp>
22. موازين نيوز. (2022، 27 سبتمبر). جهاز مكافحة الإرهاب يعلن عن عملياته الخاصة خلال 2022. <https://www.mawazin.net/671>
23. هلال، علي الدين، وآخرون. (1994). معجم المصطلحات السياسية. مصر: مطبعة أطلس.
24. وكالة الأنباء العراقية (واع). (2022، 23 يناير). جهاز مكافحة الإرهاب يحمي قتلى داعش والملقى القبض عليهم خلال عامين. <https://ina.iq/ar/security/14--.html>
25. وكالة الأنباء العراقية (واع). (2024، 2 يوليو). جهاز مكافحة الإرهاب يحمي قتلى عصابات داعش خلال عامين. <https://ina.iq/ar/security/211854--.html>
26. وكالة الأنباء العراقية (واع). (2025، 9 يناير). جهاز مكافحة الإرهاب يفصل إنجازاته طوال عام. <https://ina.iq/225414--.html>
27. وكالة شينخوا. (2021، 12 مارس). مقتل "مجموعة من الإرهابيين" خلال عملية خاصة شمالي العراق. http://arabic.news.cn/2021-03/12/c_139803893.htm
28. Anadolu Agency Staff. (2023, March 12). Iraq says 22 Daesh/ISIS terrorists killed in Anbar. <https://www.aa.com.tr/>
29. Biddle, S. (2007). Strategy in war. PS: Political Science & Politics, 40(3), 461-466. <https://doi.org/10.1017/S1049096507070941>
30. C.A.S.E. Collective, van Munster, R., Wæver, O., & Lund Petersen, K. (2006). Critical approaches to security in Europe: A networked manifesto. Security Dialogue, 37(4), 443-487. <https://doi.org/10.1177/0967010606073085>
31. Centre for the Democratic Control of Armed Forces (DCAF). (2008). National security policies (Background No.1).
32. Cottey, A., Cladi, L., & Ewers-Peters, N. M. (2025). Introduction: The 2022 Russian invasion of Ukraine and the re-making of the European security order. Defence Studies, 25(4), 759-778. <https://doi.org/10.1080/14702436.2025.2577333>

33. Dalton, M., & Shah, H. (2021, January). Evolving UAE military and foreign security cooperation: Path toward military professionalism. Carnegie Endowment for International Peace. <https://carnegieendowment.org/research/2021/01/evolving-uae-military-and-foreign-security-cooperation-path-toward-military-professionalism>
34. Freedman, L. (2013). *Strategy: A history*. Oxford University Press.
35. Helwig, N. (2023). EU strategic autonomy after the Russian invasion of Ukraine: Europe's capacity to act in times of war. *Journal of Common Market Studies*, 61(S1), 57–67. <https://doi.org/10.1111/jcms.13527>
36. Ijaz, S., Tehseen, S., Shah, F. A., Ahmed, S., & Tabani, T. (2024). Power dynamics and balance of power in international relations. *Migration Letters*, 21(S11), 1750–1759.
37. INTRAC. (2024, December). Outputs, outcomes and impact. <https://www.intrac.org/app/uploads/2024/12/Outputs-outcomes-and-impact.pdf>
38. Johnston, P. B., Shapiro, J. N., Shatz, H. J., Bahney, B., Jung, D. F., Ryan, P., & Wallace, J. (2016). *Foundations of the Islamic State: Management, money, and terror in Iraq, 2005–2010*. RAND Corporation. <https://doi.org/10.7249/RR1192>
39. Juneau, T. (2020, March 6). Where is Saudi Arabia headed in Yemen? Sana'a Center for Strategic Studies. <https://sanaacenter.org/publications/analysis/9204>
40. Knights, M. (2014). ISIL's political-military power in Iraq. *CTC Sentinel*, 7(8). <https://ctc.westpoint.edu/isil-political-military-power-in-iraq/>
41. Knoepfel, P., Larrue, C., Varone, F., & Hill, M. (2011). *Public policy analysis*. Policy Press. <https://doi.org/10.1332/policypress/9781861349071.003.0002>
42. Lewis, J. D. (2014). *The Islamic State: A counter-strategy for a counter-state*. Institute for the Study of War. <https://www.understandingwar.org/report/islamic-state-counter-strategy-counter-state>
43. Liang, X., Tian, N., Lopes da Silva, D., Scarazzato, L., Karim, Z., & Guiberteau Ricard, J. (2025). Trends in world military expenditure, 2024. Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI). https://www.sipri.org/sites/default/files/2025-04/2504_fs_milex_2024.pdf
44. Magnani, E., & Barreto, M. L. (2022). Defense policy shaping foreign policy: An alternative interpretation through the study of the Argentine-Chilean relations. *Revista Relaciones Internacionales*, 95(1), 103–136. <https://doi.org/10.15359/ri.95-1.4>
45. Merriam-Webster. (n.d.). Policy. <https://www.merriam-webster.com/dictionary/policy>
46. NATO Standardization Office. (2019). *NATO glossary of terms and definitions (AAP-6)*.
47. NATO. (n.d.). NATO Mission Iraq (NMI). https://www.nato.int/cps/en/natohq/topics_166936.htm
48. Otaiku, A. A. (2021). Defence policy foresight: Military warfare ecosystem. *Global Journal of Arts, Humanities and Social Sciences*, 9(5), 34–35.
49. Renard, T. (2021). Counter-terrorism as a public policy: Theoretical insights and broader reflections.
50. Revkin, M. (2016, July). *The legal foundations of the Islamic State*. Brookings Institution.
51. Rutigliano, S. (2023). Ukraine conflict's impact on European defence and permanent structured cooperation (PESCO). *European Papers*, 8(2), 765–777. <https://doi.org/10.15166/2499-8249/686>
52. Schmid, A. P. (2021). *Handbook of terrorism prevention and preparedness*.
53. Tagarev, T. (2025). Formulating defense policy: Main considerations and evaluation criteria. *Connections: The Quarterly Journal*, 24(3). <https://doi.org/10.11610/Connections.23.4.12>
54. U.S. Central Command. (2024, October 23). Iraqi Security Forces target, kill multiple senior ISIS members, with support from CJTF-OIR Forces. <https://www.centcom.mil/MEDIA/PRESS-RELEASES/Press-Release-View/Article/3943013/iraqi-security-forces-target-kill-multiple-senior-isis-members-with-support-fro/>
55. U.S. Department of State. (2024). Joint statement on the U.S.–Iraq Higher Military Commission and the transition of the Global Coalition mission. <https://www.state.gov>
56. Ullah, F., Naseer, M. Z., & Haq, A. (2024). International responses over nontraditional security threats. *Global Strategic & Security Studies Review*, 9(3), 24–39.
57. United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR). (2014). *Iraq crisis: Massive displacement in Mosul*. <https://www.unhcr.org>

58. United Nations Security Council. (2015). Resolution 2199. <https://undocs.org>
59. United Nations. (2016). Plan of action to prevent violent extremism.
60. W.K. Kellogg Foundation. (2004). Logic model development guide. <https://www.wkkf.org>
61. Wholey, J. S. (1979). Evaluation: Promise and performance. Urban Institute Press.
62. Witty, D. M. (2015). The Iraqi Counter Terrorism Service. Brookings Institution. https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2016/06/david-witty-paper_final_web.pdf
63. Witty, D. M. (2018). Iraq's post-2014 counter terrorism service (Policy Focus 157). The Washington Institute for Near East Policy. <https://www.washingtoninstitute.org/sites/default/files/pdf/PolicyFocus157-Witty-3.pdf>